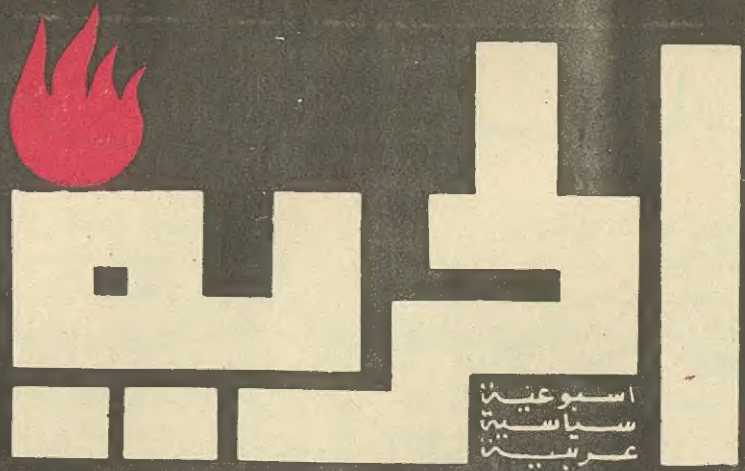




<http://www.scan2net.de>



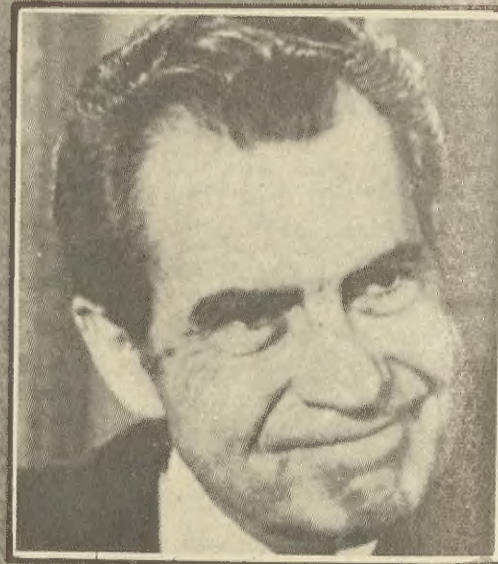


بيروت ١٨/٢/١٩٧٤ - العدد ٦٥٨ - السنة ١٣ - العدد ٢٥ ق.ل.

## لبنان

- سياسة تحرير العداء للمقاومة الفلسطينية من تحرف النظر عن النضال ضد سلطة الاستعمار والاستسلام الوطني
- بعد اعتراف الاتحاد العمالي بلامبالاة الدولة في مكافحة الفساد: لماذا قُرِرتْ تعليق اضراب ٦ شباط؟
- «الجماعة العمالية» تعرف بنضالها وأهدافها

# النفط العنزي بين تأمر مؤتمر واشنطن وعود السادات والملك فيصل برفع الحظر عن أميركا



اجل ان «نفس» العمال عن نعمتهم وغضبهم!!  
هذا اعتراف صريح من قبل القطب الرئيسي لليمين النقابي بأن سبب تعليق اضراب ٦ شباط ليس سببا مطلقا، اي انه ليس ناتجا عن اقتناع بان التنازلات التي قدمتها الدولة كافية للتعليق. بل ان القرار في اساسه سياسي. انه ينطلق من ضرورة تميع حدة الصراع الاجتماعي في البلاد، وضرورة لجم حالة التعتنة العامة التي اجتاحت الطبقة العاملة وأوسع الجماهير الشعبية تهيدا للساحس من شباط.

مرة أخرى، لا يتردد اليمين النقابي في أن يعلن عن وظيفته الرئيسية: ضبط الطبقة العاملة ولعب دور الشرطة الاحتياطية عليها، وتنفيس نضاليتها وتجميع تعبتاتها. وهذا كاف بحد ذاته لأن يبدد مئات التصريحات السابقة حول أهمية عدم «تسييس» النزاعات العمالية. فكل ما يقوله اليمين النقابي يتعلق بدوره السياسي، لا النقابي المهم، بالنسبة إليه، ألا تتصاعد حدة الصراعات الاجتماعية، ألا تخرج السلطة أمام تنامي التطلعات المطالبة. وهذا باختصار هو الدور السياسي لليمين النقابي.

على أن غبريال خوري، وحاشيته بات يدرك أن قرار تعليق الاضراب لم يؤد غرضه هذه المرة. التفتة العامة عبرت عن نفسها رغبا عنه في أشكال الاضراب العمالي والشعبي التي انفجرت يوم ٦ و ٧ شباط رغما عن قراره تعليق الاضراب. وليس هذا تعبيرا عن «سلبية ناقصة»

بأنه «نفس» نعم الشعب اللبناني. هذا تعبير عن مدى نضج الوعي الطبقي والسياسي لدى قطاعات واسعة من الجماهير اللبنانية، ومدى تزايد إمكانات التعتنة والتنظيم والضبط والنضال لدى أوسع الجماهير اللبنانية.

هذا هو المخزون الذي تحمله الحركة الشعبية وهي تتأهب، مجددا لاستخدام سلاح الاضراب العام من أجل الحد من تدهور مستوى معيشتها وتحقيق كافة مطالبها.

بإدارة العامل نفسه «أن البذلة التي تلبسها هي من تعبنا ومن عرق جبيننا» كان رد الزعري «إذا كان كذلك فاني سأخلفها» ورد عليه العامل نفسه «ولكن عندك بدلا عنها عشرين بدلة وكلهم من تعبنا وعرق جبيننا» ورفضوا الخروج من العمل. وتوقف العمال الباقون عن العمل.

السبت مساء، أقر العمال مع النقابة بأن الأحد هو يوم عمل للجميع وان يرفضوا أي قرار يوقفهم عن العمل وطلبوا بأن ترجع الإدارة عن قرارها بالتسريح وتعطي العمال زودة الب ١٠٪. الأحد صباحا لم تات اليوسطة لاذ العمال ذهب العمال الى الشركة مشيا على الاقدام وكانت باقي الاقسام قد بدأت بالعمل وعندما علمت الشركة بجوء العمال، اغلقت الباب الرئيسي.

لكن العمال سموا المدخل الرئيسي ومنعوا الشاحنات من الدخول اليه أو الخروج منه. فاضطرت الإدارة الى الرجوع عن قرار التسريح وتحفظت من جهة العامل بيبيل اليوبو ولكن اصرار حسيب عبد الجواد على عودتهم كلهم فرض على الإدارة حلا وسطا هو ان يبقى نبيل اليوبو مفصولا من العمل ٣ أيام على ان يأخذ أجره كاملا عن هذه الأيام. كما وافقت الإدارة على دفع اجرة يوم الاضراب لكل العمال.

## بعد اعتراف الاتحاد العمالي بلامبالاة الدولة في مكافحة الفساد: لماذا، إذن، قررت تعليق اضراب ٦ شباط؟

وبعد التحذير من «سلبية ناقصة» بآنية، نعم أكثرية الشعب اللبناني، لا يعلم إلا الله مدى خطورتها على هذه البلاد، «يحدد» الاتحاد العمالي العام «مطالب جديدة أهمها: إعادة الاسعار الى ماكانت عليه في مطلع عام ١٩٧٤ وتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل (الصرف الكيفي)».

ما معنى اقوال «الاتحاد العمالي العام»؟ تعني بكل بساطة، بأن زيادة الاجور، وهي المكسب الذي جرى نفضه وتضيخه تبريرا لتعليق الاضراب، جاء «مبتورا». وتعني أن هناك مطالب أساسية هي وحدها القادرة على الحد من الغلاء - وعلى الاخص ما يسميه «الاتحاد» توسيع صلاحيات مكتب الحبوب - ترفض الدولة حتى البحث فيها. وتعني أخيرا وليس آخرا ان الوعود بقيت وعودا وان المشاريع تنام في الادراج.

وإذا كان الاتحاد العمالي العام يعترف بكل ذلك، فمن حق أي مواطن أن يتساءل: لماذا انن جرى تعليق اضراب ٦ شباط؟ لنسمع الجواب على لسان غبريال خوري نفسه في تصريح الى إحدى الصحف اللبنانية الناطقة بالفرنسية - أي إلى صحيفة لا أمل للعمال في ان يطعموا عليها - يعترف رئيس الاتحاد العمالي العام بأسباب الحقيقي لتعليق الاضراب.

يقول ان حالة عارمة من التذمر والغضب تراكمت عشية ٦ شباط. ولو قدر لذلك الاضراب ان ينفذ، لانفجرت هذه التفتة. وغبريال خوري - على حد قوله - ليس مستعدا لـ «تخريب» البلاد من

التجاري. ويتضمن معها اقطاب الاقطاع السياسي وعلى الاخص ريمون اده وكميل شمعون وبيسار الجميل، فيما «يتعاطف» رئيس كرامي ٥٠ وفي الوقت نفسه، يستر كبار ملاكي العقارات وأصحاب الشركات العقارية وراء صفاء الملاكين للضغط من أجل «الرافة» تجاه «المؤجرين» وعدم تخفيض الاجارات.

أخيرا، ليس آخرا. المشاريع تنام في الادراج والوعود بقيت وعودا. وليس هذا ما تسجله الأحداث فقط، بل ما يعترف به «الاتحاد العمالي العام» أيضا. في أواسط الأسبوع الماضي، أصدر الاتحاد بيانا عنيف الموجه ضد لا مبالاة الدولة أمام استمرار موجة الغلاء، يهدد فيه بتقديم موعد الاضراب العام المقرر «مبديا» في ٢ نيسان.

البيان الصادر بعد اسبوع فقط من موعد الاضراب العمالي العام الذي علقه الاتحاد بناء على «إيجابية» موقف الدولة، يعترف بأن الدولة لا مبالية أمام موجة الغلاء، والجلس يتهرّب من قانون الاجارات، والمشاريع المعجلة المكررة المتعلقة بالمطالب العمالية تنام في الادراج، وزيادة الاجور بنسبة ١٠ بالمائة «مبتورا» لأنها تستثني من هم دون العشرين من العمر. كما يعترف بيان الاتحاد بأن الدولة «تستبعد نهائيا» أي بحث في تعديل المرسوم ٣٤ - المتعلق بالوكيل التجاري - وفي توسيع صلاحيات مكتب الحبوب والشهيد السكري.

المجلس النيابي يتهرب من نقاش انون الاجارات بحجة رفض الرضوخ لضغط المظاهرات. لكنه «يناقش» لاعتمادات الاسرائيلية على الجنوب. ولا يجد وزير الداخلية من جراءات سوى منع المظاهرات من الوصول الى ساحة النجمة! وفي وقت نفسه، يقوم بنشاط محموم مع التجار وكبار الملاكين العقاريين مع أي تعديل على مشروع القانون المقترح. جمعية التجار توسع ساطها ضد فرض ضريبة على الخلو

ماذا بقي من «النتائج الايجابية» لا تقدمه الدولة عشية ٦ شباط التي جرى على اساسها تعليق لاضراب العمالي العام؟

السؤال وارد بأشكال مختلفة على لسان الآلاف من أبناء شعبنا. الجواب عليه تقدمه مجمل تطورات الأسبوع الماضي.

تشهد البلاد ارتفاعا جيدا في الاسعار. ارتفعت اسعار اللحوم بها ان المصاين يهددون بالاضراب، عد ان «لم يعد باستطاعتهم بيع اللحم وفق التسعيرة الرسمية».

أعلنت النقابات الحرفية عدم استعدادها لدفع الزيادة الرسمية الجديدة على الاجور ورفع الحد الأدنى لعمال الحرف. واكتشف «الاتحاد العمالي العام» ان قرار زيادة يحرم من هم دون العشرين سنة من فرصة الحصول على الحد الأدنى للزيادة (٥٠ ليرة). ومن هم دون العشرين سنة يشكلون قسما كبيرا من العمال، ان لم نقل أكثرية العمال.

الاتحاد العمالي العام «يستأسد» ارباب العمل، ويلجأون الى الصرف الكيفي. إدارة «أميركان» قررت صرف ٥٠ من اصل ٩٠ ن عاها. وإدارة معمل «صفا» تضيف الحاضيات في صيدا تقبل عملها في وجه أكثر من متقني بامل.

المجلس النيابي يتهرب من نقاش انون الاجارات بحجة رفض الرضوخ لضغط المظاهرات. لكنه «يناقش» لاعتمادات الاسرائيلية على الجنوب. ولا يجد وزير الداخلية من جراءات سوى منع المظاهرات من الوصول الى ساحة النجمة! وفي وقت نفسه، يقوم بنشاط محموم مع التجار وكبار الملاكين العقاريين مع أي تعديل على مشروع القانون المقترح. جمعية التجار توسع ساطها ضد فرض ضريبة على الخلو

## المعارك العمالية مستمرة...

وخاصة من كان عضوا في المجلس التنفيذي للقطبية. يوم الجمعة مساء ٨-٧-٢٠٠٠ اصدرت ادارة شركة الزعري قرارا بصرف العامل نبيل اليوبو (عضو مجلس تنفيذي) الحقته بقرار صرف ٣ عمال آخرين هم سمير البني (عضو مجلس تنفيذي)، ابراهيم بسيوني واهمد منصور (اتحاد عمال فلسطين).

الجمعة مساء عقدت النقابة اجتماعا حضره عمال المنشأة في شركة الزعري واتسموا برفض القرار والطلب من القسولين النزول الى العمل كالمعتاد. يوم السبت حاول الوكيل انزال العمال المصروفين من اليوسطة فرفضوا ذلك ودخلوا الى المعمل فاستدعاهم مدير الشركة رفضوا مقابلته فطلب ان يأتي هو اليهم. وتصدى له احد العمال المصروفين قائلا ان العمل نحن الذين بنينا على اكتافنا وانظر الى الكف المائل لتعرف على أي كف منهم وعندما احتدم النقاش

لشاحنات الحاضيات التي تدخل المعمل وتخرج منه. وبدأت المفاوضات بين حسيب عبد الجواد، رئيس اتحاد نقابات الجنوب، واتحاد عمال فلسطين من جهة وإدارة المعمل من جهة ثانية، يوم السبت الماضي. لا زال عمال «صفا» يتجمعون يوميا على أبواب المعمل راغضين قرار الاقفال، مصرين على تحقيق كل مطالبهم. وهم يتداولون الخطوات الضرورية لتصعيد تحركهم في حال تمت ارباب العمل.

عمال الزعري يحبطون محاولة صرف عدد منهم خلال اضراب ونظاهرة ٦ شباط في صيدا، هتف عمال شركتي صفا والزعري ضد اصحاب الشركة، كان واضحا ان ارباب المعمل سيحاولون صرف بعض العمال من المنشأة

معمل صفا يقفل أبوابه بصرف أكثر من مئتي عامل منذ فترة وعمل معمل صفا لتوضيب حاضيات بتداولون في مطالبهم اتحة. وم الأحد ١٠ شباط انجاري، عقدوا تجمعا اختاروا خلاله لجنة قيادية تمثل فئة فروع المعمل وكفوها صياغة المطالبات لتفاوض مع ارباب العمل. وقد رفضت نة يوم الاربعاء الماضي مطالب العمال بـ لإدارة. وهي: تطبيق قانون انمعمل جناني، وبخاصة لجهة الانزاع بثمانية اعات عمل يومية، عطلة اسبوعية مدفوعة تسجيل المعمل بالضمان، منح زيادة مشرة بالآلة الأخيرة، نهدد بعدم مصرف مال كفيما.

طالب ارباب المعمل بغرضه لدراسة طلاب. وقد اعتبرها معال قسم التجارة باولة للتطو والتسويق بادورا التي اضراب والاعتصام على: نهم يوم الاربعاء اضي.

ومع ان باقي اقسام المعمل كانت شغالة، قررت إدارة معمل «صفا» اقفال المعمل لي اشعار آخر. مساء الاربعاء، اجتمع العمال في دار عاد النقابات وقرروا ائتول للمعمل كالمعتاد الخسيس. وردا على قرار الاقفال، تجمع عمال على أبواب المعمل ولكن دون التعرض



وردتنا من « اللجان العمالية » الرسالة التالية :

خلال تحركات السادس من شباط ، أشارت بعض الصحف إلى « اللجان العمالية » بصفتها لعبت دوراً تعبويًا وقيادياً رئيسياً في إضراب عمال المكس يومي ٦ و ٧ شباط . نفتم هذه المناسبة لتوضيح بعض الحقائق حول أهداف « اللجان » ونشاطاتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة .

لم يكن إضراب عمال المكس ضد الفداء وضد تخالف المين النقابي هو الحركة الأولى التي تخوضها « اللجان العمالية » . ولدت « اللجان » في خضم معركة الضمان أصحي والاعداد لأضراب ٢٥ أيار .

في ذلك الحين ، كانت القيادات النقابية ، وعلى الأخص المين النقابي ، تعمل بمعزل عن أية تمهيد للجماهير العمالية ودون تعريفهم بحقوقهم ومطالبتهم الأكثر إلحاحاً . في هذا الجو ، تشكلت عشرات « اللجان العمالية » في قسم كبير من المصانع والمعامل وغرور الإنتاج مؤكدة على أهمية التضرع الضمان الصحي ومنع الاندفاع عليه من قبل إرباب العمل والدولة ، ضاغطة على القيادات النقابية من أجل تنفيذ إضراب ٢٥ أيار . ومارست « اللجان العمالية » دورها هذا عبر الاجتماعات المنتظمة ، والندوات والبيانات ، ونشرتها المركزية « نضال العمال » التي صدر العدد ٢٥ منها في مطلع هذا الشهر .

منذ نشأتها ، حددت « اللجان العمالية » مبركات نضالها الأساسية :

□ « لا يحز العمال إلا نضال العمال أنفسهم » . هذا البعد الوجهة لنضالنا

يعني أن وعي الطبقة العاملة لمصالحها وانخراطها في مؤسساتها النقابية والسياسية — دون أية وصاية أو تسلط — هو الطريق إلى تحررها من الاستغلال والمقهر الذي تعاني منه . وهذا يعني النضال من أجل إقامة سلطة العمال بوصفها أجل انتهائي لكل قضايا الطبقة العاملة .

□ تعتبر « اللجان العمالية » العمل النقابي أداة أساسية لنضال العمال من أجل

منع تدهور مستواهم المعيشي وتحسين أوضاعهم في ظل النظام الرأسمالي . ولكي يحقق النضال النقابي أهدافه ، لا بد من توافر عدة شروط أساسية .

— توسيع القاعدة الجماهيرية للنقابات العاملة إلى النقابات الواسطة متزايدة من الطبقة على ضعف الحركة النقابية التي تمثل حالياً ما لا يزيد عن ١٠ بالمئة من الطبقة العاملة لذا ندعو إلى قيام حركة نقابية جماهيرية .

— بشكل عمال الزراعة وعمال الصناعة الأكثرية الكبرى للطبقة العاملة اللبنانية ، وهم الأكثر معاناة من الاستغلال والأكثر حرماناً من الحقوق الوظيفية التي تعرف بها حتى قوانين الدولة الرأسمالية التمييزية . أن السيطرة الثلاث الأخيرة ، عشرات بل مئات الأيلة عن استعمال هذه القيادات المسيطرة على « الاتحاد العمالي العام » لمطالب ونضالات العمال في معارك معاملة جبر وغشور ، وفي التراجعات الدائمة عن الإضراب العام ، السلاح الفعال بيد الطبقة العاملة ، والجماهير الشعبية ، لمنع تدهور أوضاعهم المعيشية ورفع سقف الصرف الكيفي السلط على رقباه .

عملت « اللجان العمالية » وستواصل العمل من أجل فضح هذا « التمييز النقابي » المتعش على فضلات موائد الرأسماليين وكبار

والدولة وأرباب العمل يسعون لإضعافها ، وغرقلة نضال العمال من أجل حقوقهم عن طريق عزل العمال عن المشاركة في العمل النقابي والانتخاب آخر لقياداتهم ومراقبتهم لهذه القيادات . نفتم « اللجان العمالية » العمل النقابي الضام لمصانع جهاتير العمال على أنه عمل يسعى باستمرار إلى تعزيز وحدة الحركة النقابية بينة نقابات كبيرة وموحدة على أساس غرور الإنتاج الرئيسية وقسرب تعدد النقابات ( أو حتى الاتحادات ) للمهمة الواحدة والنقابات الخاصة بالمعامل الإغرافية كما تناضل « اللجان » من أجل زيادة المشاركة الديمقراطية في النقابات عبر التجميعات العمومية ومجالس التدوين ولجان المعامل وغيرها .

— للدولة وأرباب العمل امتداداتهم ووكلائهم في صفوف الطبقة العاملة . هذه الفئة التي نسميها « المين النقابي » يتلخص دورها في لجم نضالات الطبقة العاملة ، ونسخرها لما ترنضيه الدولة وأرباب العمل ، وعزل الجمهور الواسع من العمال عن تقرير مصيرهم ومصير مطالبتهم ونضالاتهم بأنفسهم . ولقد أخبرت الطبقة العاملة ، خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، عشرات بل مئات الأيلة عن أعمال هذه القيادات المسيطرة على « الاتحاد العمالي العام » لمطالب ونضالات العمال في معارك معاملة جبر وغشور ، وفي التراجعات الدائمة عن الإضراب العام ، السلاح الفعال بيد الطبقة العاملة ، والجماهير الشعبية ، لمنع تدهور أوضاعهم المعيشية ورفع سقف الصرف الكيفي السلط على رقباه .

عملت « اللجان العمالية » وستواصل العمل من أجل فضح هذا « التمييز النقابي » المتعش على فضلات موائد الرأسماليين وكبار

والمنوي لها وفضح كافة المخططات الإمبريالية التي تنفذها حكومة الشاء ضدشعب عمان والخليج ، نتوجه إليكم بتوحيد صفوفكم وتشكيل جبهة رد فأكحية على التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي .

وانها لنقصرة قضية نضال شعبونا العادلة « لجنة دعم الثورة في عمان والخليج »

منظمات الجبهة الوطنية الإيرانية في الشرق الأوسط ضد الغزو الإيراني

بدأ الهجوم المتوقّع على ثورة عمان والمناطق الحرة وبشكل واسع من قبل الجيوش المرتزقة التابعة لدول إيران ، الأردن السلطان قابوس والتكفرا ، ولا زال هذا الهجوم على شدته منذ العشرين من شهر كانون الثاني ( ديسمبر ) ١٩٧٢

ونحن ، في الوقت الذي ندين هذه الجرائم والاعتداءات المفضحة التي تقوم بها القوى الإمبريالية وعمالها الأذلاء ، فإننا نطالب جميع المنظمات الثورية والنقابية في العالم أن يهرعوا إلى عون ثوري وشعب عمان لإبطال جميع امكاناتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية . الموت لنظام الشاء ، دركي الإمبرياليين في المنطقة .

النصر لثورة شعب عمان . .

مجلس السلم العالمي

يدين الغزو الإيراني لعمان

على أثر لقاء بين وفد من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية برئاسة الاخ مصطفى عبد الخالق ، العضو المرشح للجنة المركزية للتنظيم السياسي — الجبهة القومية — من سكرتارية مجلس السلم العالمي — هلسنكي في مطلع هذا الشهر ، صدر بيان مشترك يمان فيه مجلس السلم العالمي لنضال الشعب في اليمن الديمقراطية ونظام الوطني والديمقراطي . كما ندد مجلس السلم العالمي بشدة بالتدخل العسكري الإيراني في عمان ضد الثورة في إقليم ظفار بقية الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي

الشعب الإيراني يطالب بعودة ابنائه من ظفار . .

نشرت « صوت الثورة » الناطقة باسم اللجنة الاعلامية للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في عدن نيا عن تظاهرات قامت بها عوائل الضباط والجنود الإيرانيين الموجودين في الأراضي العمالية ، في مطلب هذا الشهر ، تطالب بوقف التدخل الإيراني في عمان وعودة الجيش الإيراني الى وطنه . هاجمت الشرطة الإيرانية المظاهرات واعتقلت عددا واسعا منهم .

مكاتب الإدارة والتحرير  
شارع المحامي ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العمالية — محلة رأس للنوع — بناية نواد درويش هاتف : ٢٢٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروتسلفيان

المدبر المسؤول  
المدبر الاداري  
ياسر نعمه

المدبر المسؤول  
المدبر الاداري  
انور نصار

المدبر المسؤول  
المدبر الاداري  
انور نصار

الحرية

النفط

# النفط العربي بين تآمر مؤتمر واشنطن و« وعود السادات والملك فيصل » برفع الحظر عن أميركا

— اجتماعان داخل مؤتمر القمة الرباعية —

التي اكتسبت استقلالية نسبية في التعامل مع الاحتكارات النفطية ، وسوق العرض والطلب . ولم يات عقد مؤتمر واشنطن في هذا الوقت بالذات اعتباطا بل أن عددا من العوامل أثرت على الولايات المتحدة للدعوة له :

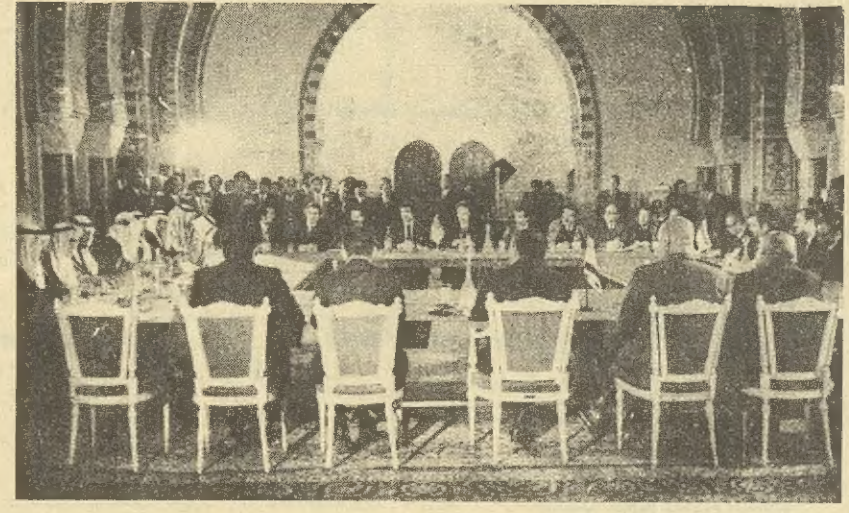
١ — أن حظر النفط العربي على الولايات المتحدة قد بدأ الآن يخط يحدث تأثيره الأكبر . وتعترف مجلة «وايس نيوز اند وورلد ريبورت» الأمريكية شبه الرسمية بأنه حتى لو رفع العرب حظر النفط غدا ظن يجب ذلك انفرجا غوريا في الأزمة بل المطلوب رفع الإنتاج سريعا ونسبة عالية لفهادي إعلان التفتين العام في استعمال المنتجات البترولية .

٢ — محاولة أميركا إعادة سيطرتها ودورها القيادي لأوروبا ، وإعادة بعض « التحالف الأطلسي » في سنته الخامسة والعشرين وفي ظل أسوأ حالاته منذ انشائه بسبب الشكوك الأوروبية حول نوايا أميركا التي كانت في البداية تشجع التكتل الأوروبي بينما تعمل الآن على تقويضه . وكان لحرب تشرين أيضا والدعم الأمريكي لإسرائيل مع تجاوز أوروبا ومن وراء ظهرها ، التفتير الأكبر في أرباب هذه التناقضات التي السطح سرعا .

٣ — يستهدف مؤتمر واشنطن أيضا تدعيم السيطرة الأمريكية على مجموع العالم الرأسمالي بشقيه الصناعي المتطور والمتخلف بعد احتدام التكاليف على المواد الأولية الخام لدى الدول المتخلفة واستثناء عدوى المحافظة على الثروات الطبيعية ورفع أسعارها لدى هذه الدول .

ومن آخر التطورات على جبهة المواد الأولية رفع الغليون لأسعار البورانيوم الطبيعي في مناجمها وعقد مؤتمر في زامبيا لبعض الدول المنتجة للنحاس . وكان انتشار الصفقات الثنائية المعقودة بين دول صناعية أوروبية وبين — دول مختلفة منجدة لثروات الأولية ، مثل الانقاعات التي عقدت بين بريطانيا وإيران وبين فرنسا والسعودية والعراق وإيران ، سبب آخر للاحاق أميركا على أهمية مؤتمر واشنطن ومحاولتها الحد من هذه الصفقات الثنائية التي تمر بتجاوزة شركائها الاحتكارية البسيطة .

التناقضات داخل المؤتمر وانفجرت التناقضات داخل المؤتمر منذ اليوم الأول لامتقاده واجديد فيها هي تلك التي برزت بين دول السوق الأوروبية نفسها . وكنت اليابان وهولندا يميلان إلى تقييد الموقف الفرنسي الرافض لتكتل الدول المستهلكة في مواجهة الدول المنتجة . وقد حرص نيكسون بتأزمم التناقضات بين الدول الرأسمالية وبينها وبين الدول المنتجة



بموقف وطني واضح من المخطط الإمبريالي الأمريكي بكل وجوهه السياسية والاقتصادية ، وعندما يدعم بكل أشكال الدعم السياسي والمادي موقف المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير تجاه محاولات النظام الهاشمي لإجراء تسوية منفردة مع إسرائيل على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

هذا على صعيد مؤتمر القمة العربي المصغر الذي عقد في الجزائر . ولكن ماذا جرى في مؤتمر واشنطن للدول المستهلكة للنفط ، وماذا كانت أهداف أميركا منه ، وما هي التناقضات التي تجسرت في المؤتمر بين الدول الأوروبية فيما بينها من ناحية ، وفيما بينها وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى .

التقرير التالي عن مؤتمر واشنطن يتحدث عن كل ذلك :

أهداف أميركا من مؤتمر واشنطن للدول المستهلكة للنفط

● عقد أخيرا في ١١ شباط مؤتمر واشنطن للطاقة الذي « استدعت » إليه الولايات المتحدة كلا من دول السوق الأوروبية — المشتركة التسع بالإضافة إلى السويد والنرويج وكندا واليابان في ظل احتدام الصراع بين الدول الرأسمالية على تقاسم المواد الأولية الخام من الدول المتخلفة التي أخذت تتكتل للحفاظ على ثرواتها ورفع عائداتها . وكان لحرب تشرين الدور الأكبر في الإسراع بتأزمم التناقضات بين الدول الرأسمالية وبينها وبين الدول المنتجة

الأولى عموما . كان هذا الاقتراح يعني امكانية احباط مؤتمر واشنطن غمليا وأهداف أميركا منه ، وبالتالي يتيح للموقف العربي المتصلب ضد المحاولات الأميركية أن يركز على قاعدة عالية تستفيد من الدور الفرنسي من ناحية ، ومن تأييد ودعم الدول الاشتراكية ودول البلدان النامية وخاصة الدول الأفريقية من ناحية ثانية .

ومن هنا كان الموقف السعودي يلعب عمليا دور المساندة والدعم لمؤتمر واشنطن من ناحية ، ودور المؤيد لرفع حظر النفط العربي عن أميركا في مؤتمر طرابلس . وقد جاء مؤتمر القمة الرباعي في الجزائر ليجمع هذا الاتجاه مؤتسرا بعد أن اكتشف الوضع العربي من جراء « فك الارتباط » على صفتي القناة ، وانقذ الجانب العربي أوراق الضغط العسكرية والسياسية تجاه ما قرره مؤتمر القمة العربي في الجزائر . لذلك اضطر مؤتمر القمة الرباعي أن يعيد تأكيد هذه المقررات على أساس المبادئ الأساسية :

١ — الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ .

٢ — ضمان حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه . وإذا كانت مقررات مؤتمر القمة العربي الواضحة ضمن هذين المبدأين قد تم تجاهلها عمليا في « فك الارتباط » على جبهتي القناة ، فإن تأكيد ذلك مرة ثانية لا يعني أن محاولات هذا الاتجاه توقفت ، أنها يعني أن هذا « الاحباط المؤقت » يمكن أن يتصلب ويقوى عندما يدعم

كان الموضوعان الأساسيان على جدول مؤتمر القمة الرباعي المصغر الذي عقد في الجزائر مؤخرا ، هما : مسألة رفع حظر النفط العربي إلى أميركا ومسألة « فك الارتباط » على الجبهة السورية .

وإذا كان البيان الأخير للمؤتمر لم يتطرق عملا إلى هاتين المسألتين ، فإنه كان هناك تباين واضح في المؤتمر بين اتجاه يدعو إلى رفع الحظر النفطي عن أميركا كدليل لإيجابية الموقف العربي منها كسياسة تساعد في « الضغط على إسرائيل » بشأن فك الارتباط على الجبهة السورية ، ( وكان يمثل هذا الاتجاه مصر والسعودية ) ، واتجاه آخر تمثله الجزائر وسوريا اللذان اعتبرتا أن رفع الحظر قبل تحقيق الانسحاب الإسرائيلي والتسوية الشاملة يعني فقدان ورقة ضغط مهمة تجاه أميركا وإسرائيل .

وقد أتى مؤتمر القمة العربي الرباعي المصغر بعد وعود واضحة من السادات لكيسنجر بأنه سيعمل على رفع حظر النفط العربي عن أميركا وأن قرارا عربيا بذلك سيصدر في القريب العاجل . وقد كشف السادات عن موقفه هذا بعد اتفاق مع مشترك يمان فيه مجلس السلم العالمي لنضال الشعب في اليمن الديمقراطية ونظام الوطني والديمقراطي . كما ندد مجلس السلم العالمي بشدة بالتدخل العسكري الإيراني في عمان ضد الثورة في إقليم ظفار بقية الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي

الشعب الإيراني يطالب بعودة ابنائه من ظفار . .

نشرت « صوت الثورة » الناطقة باسم اللجنة الاعلامية للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في عدن نيا عن تظاهرات قامت بها عوائل الضباط والجنود الإيرانيين الموجودين في الأراضي العمالية ، في مطلب هذا الشهر ، تطالب بوقف التدخل الإيراني في عمان وعودة الجيش الإيراني الى وطنه . هاجمت الشرطة الإيرانية المظاهرات واعتقلت عددا واسعا منهم .

مكاتب الإدارة والتحرير  
شارع المحامي ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العمالية — محلة رأس للنوع — بناية نواد درويش هاتف : ٢٢٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروتسلفيان



المستهلكة ، إلا أن وليام سايمون مسؤول مكتب الطاقة الفدرالي كان أكثر صراحة في تعبيره عن موقف أمريكا الحقيقي في انتقاده الدول التي تحاول الحصول على امدادات اضافية على حساب غيرها واعرب عن امله في أن توحّد الدول الصناعية جهودها لنحد من اعتمادها على ائدول المنتجة ، وأن مثل هذه السياسة ستسمح بتثبيت اسعار البترول العالمية . وقد أشار ليكسون - أيضا - في تهديد مبطن لدول الأوروبية وما يؤكد عزمه على تحطيم التضامن الأوروبي عندما قال :

« أن عدم الموافقة على الاقتراحات الأميركية من جانب الاسرة الأوروبية من شأنه أن يؤثر على قدرة الولايات المتحدة في تنفيذ التزاماتها العسكرية تجاه الأمن الأوروبي بسبب أزمة الطاقة » .

وإذا كان بإمكان الولايات المتحدة حتى الآن وبعد مؤتمر واشنطن كبح التمرود الأوروبي نسبيا ، باستثناء فرنسا ، إلا أنها لم تنجح في اقناع الدول المنتجة بنواياها الطيبة تجاههم . ويظهر ذلك واضحا في



تصريحات السكرتير العام لمنظمة ائدول المصدرة للبترول في فيينا « أن مؤتمر واشنطن الذي دعت الولايات المتحدة الى عقده كان بسببه استهلاكها اكثير للبترول ، وأن تهديدات الولايات المتحدة تجاه البلاد

المتجة وخاصة البلاد العربية تشير بوصوح الى الاهداف التي تسعى اليها الحكومة الأميركية وهو تهديد لكل الدول المنتجة للمواد الأولية . وأن انشاء نكل للدول المستهلكة القوية يمكن أن يؤدي الى مواجهة » . وجاء

## بعد ارتفاع أسعار النفط

# احتكارات البترول تتجه نحو السيطرة على مصادر الطاقة الأخرى

في العدد قبل الأخير من « الحرية » أشرنا الى صلة ارتفاع اسعار النفط بتشجيع استثمار مصادر الطاقة الأخرى ( الفحم ، الطاقة الذرية ، إلى آخره ) . وقلنا ان احتكارات النفط الكبرى تتجه ، منذ مطلع السبعينات ، الى السيطرة المتزايدة على شركات استثمار الفحم والطاقة الذرية ، مصادر الطاقة الأخرى . تقدم فيمالي بعض الإحصائيات عن مدى سيطرة احتكارات النفط الكبرى على الشركات المستثمرة للفحم والقطران والذرة .

### الفحم : سيطرة على ثلث الاحتياطي في اميركا

قد يكون الفحم هو مصدر الطاقة المرشح لوراثة النفط مع تخلص احتياطة العالمي والاستمرار في ارتفاع اسعاره . الوسيلة الجديدة لاستخدامه كمبرد للطاقة باتت تقوم على استخراج النفط التركيبي والغاز التركيبي من الفحم ، بدلا من استخدامه مباشرة ، هذه الوسيلة الجديدة تتطلب ليس الوسائل التكنولوجية المتقدمة وحسب وإنما أيضا حقول الفحم الشاسعة . والواقع أن الولايات المتحدة تلك أكبر احتياطي من الفحم في العالم الرساملي . ويقدّر احتياطيها من الفحم بأربعة اضعاف الاحتياطي العالمي للنفط ( الاتحاد السوفييتي يملك أكبر احتياطي من الفحم في العالم ، ويزيد هذا الاحتياطي عن عشرة اضعاف الاحتياطي العالمي للنفط ) .

أن كبريات شركات النفط تسيطر حاليا على ثلث احتياطي اميركا من النفط ، وتؤمن ثلث الانتاج . وأهم هذه الشركات : « بيوكوت - غالف

اويل » ، و « كونيبنثال اويل » و « أوكسيدنتال اويل » ( العاملة في ليبيا ) و « ستاندارد اويل أوف أوهايو » و « غالف اويل » ( المسيطرة على النفط الكويتي ) ، و « اكسون » ( الاسم الجديد لأكبر احتكار عالمي « ستاندارد اويل أوف نيوجيرزي » المسيطرة على شركة « أوامكو » العاملة في السعودية ) وغيرها . وتقوم أحدث وسيلة لاستخراج النفط الخام أو الغاز من الفحم على « تكرير » الفحم وهو بعد تحت الأرض بواسطة الطاقة الذرية . وهنا تلعب شركة « غالف اويل » دورا بارزا لكونها تملك مواقع هامة في مجال الصناعة الذرية .

### استخراج النفط من القطران

تشكل الرمول القطرانية مصدرا آخر بديلا للنفط . وفي هذا المجال ، يزايد نفوذ وسيطرة كبريات الاحتكارات النفطية . المستودعات الرئيسية لهذه المادة موجودة في فينيزولا وكولومبيا وكندا . وقد بدأ استثمار الرمول القطرانية في كندا لاستخراج النفط عام ١٩٦٧ بعد حصول شركة « سان اويل » للنفط على امتياز من الحكومة الكندية فانشأت مصمعا ينتج ٥٠ ألف برميل من النفط يوميا ، ومع اندلاع أزمة الطاقة في ١٩٧٠ و ١٩٧١ ، ازداد اهتمام شركات النفط باستخراج النفط من الرمول القطرانية ، وعلى الأخص « شل » و « غالف اويل » و « سوكال » و « تكساكو » .

هذه الإحصائيات والمعلومات مأخوذة من دراسة قية للعالم الاقتصادي جان - ماري شوفالييه نشرت في « الموند » الفرنسية في ٥ شباط الجاري .

### الاتجاه للسيطرة على شركات توليد الكهرباء بواسطة الطاقة الذرية

في عام ١٩٧٢ ، كانت السفرة تقدم ما لا يزيد من ١ بالمائة من انتاج الطاقة العالمي . لكن مع ارتفاع اسعار النفط الأخير ، يمكن توقع قفزات هامة لدور الذرة في توليد الطاقة . منذ سنوات عديدة وشركات النفط تتابع عن كثب تطويع الذرة لانتاج الطاقة . وقد احتلت هذه الشركات موقعا هاما في هذا المجال يمكنها من التأثير على كل مجرى تطوره . وتعتمد هذه الشركات وستين للسيطرة على الذرة كمصدر للطاقة : ١ - السيطرة على انتاج الأورانيوم وتحويله الى مصدر للطاقة . ٢ - بناء المفاعلات الذرية .

في عام ١٩٧٠ كانت ١٧ شركة نفط كبيرة تتولى ٥٥ بالمائة من أعمال التثقيب عن الأورانيوم وتسيطر على ٥٠ بالمائة من احتياطي الأورانيوم الطبيعي .

أما بالنسبة لبناء المفاعلات الذرية لتوليد الطاقة الكهربائية ، فهذه مهمة باعظى للاكثفمغابر بالاضطلاع بها حتى الآن الا « غالف اويل » و « اكسون » و « شل » . عام ١٩٦٧ ، اشترت شركة « غالف اويل » الفرع الذري لشركة « جنرال دايناميكس » وحوالته الى شركة قائمة بذاتها اسمها « غالف جنرال أتوميك » . وسرعان ما احتلت هذه الشركة مكانها البارز الى جانب كبريات شركات صناعة المفاعلات الذرية لتوليد الكهرباء ، وعلى الأخص « وستغهاوس » و « جنرال الكريك » . وبدأت تعقد الاتفاقات لانتاج مولدات الكهرباء الذرية مع شركات امريكية ثم مع الحكومتين

رد ليبيا عمليا بتأميم حصص ثلاث شري امريكية عاملة في ليبيا مع استنفار مجتمعة أقل من ١٠ بالمائة من النفط الليبي .

ان المهم بالنسبة لوانسطن ، ان يرفع الحظر النفطي الآن . . . جاء تاجيل مؤتمر وزراء النفط العرب في طرابلس الغرب كاحتياط مؤقت لطمع أمريكا هذا ( راجع تعليق آخر في هذا العدد عن الموقف من حظر النفط ومؤتمر القمة الرابع ) وان الاستمرار في معركة خفض الانتاج هو أول المطالب الوقتية . الدول العربية النفطية . وما تم الامبريالية الامريكية الأخير في مؤثروا شسطن الام مؤثر على استعداد للاستشراس اضعافا مضاعفا محاولة الحفاظ على نهج احتكارا لشعوب المنطقة . وأن الرد الحاد يكون بيزيد من الائتلاف لثروات الطبيعية والسيطرة عليها وتسخير للتنمية الاقتصادية وخدمة شعوبنا

### شكلت قضية الإيجارات - خلال الاسبوع الفائت - المظهر الرئيسي لاستمرار الحملة الشعبية ضد موجة الغلاء والاحتكار التي ما انفكت تتصاعد شاملة مختلف وسائل المعيشة والخدمات الاجتماعية الضرورية .

ففي مواجهة المحاولات المذبذبة لتبرير مشروع قانون الإيجارات الحال من لجنة الإدارة والمعدل التي مجلس النواب ، والذي تبنته الحكومة ، نظمت الاغزاب والقوى الوطنية والتقدمية بالاشتراك مع لجان المستأجرين وعدد من النواب وممثلي الهيئات النقابية والنسائية وتلاطية ونقابات المهنة الحرة اجنابا في نقابة الصحافة مساء الثلاثاء ١١ - ٢ - ٧٤ ونوقشت خلاله قضية الإيجارات من زاوية تحديد المطالب المباشرة والالية للحركة الشعبية في هذا المجال وما تتطلبه من ضغط باتجاه ادخال تعديلات اساسية على المشروع المطروح للمناقشة والقرار في البرلمان . وقد انطلقت في اعقاب الاجتماع مسيرة شعبية نحو المجلس النيابي حاملية المطالب التي اقراها ممثلو الاغزاب والهيئات وتجان المستأجرين تجدد النواب وقد نجحوا . تحت ضغط اكثريهم الموالية لكبار المالكين - في تحويل الجلسة عن بحث قضية الإيجارات بحجة رفض الاشتراع تحت ضغط المظاهرات وضرورة مناقشة اوضاع الجنوب في ضوء الاعتداءات والتهديدات الاسرائيلية الأخيرة ! لكن اهدف الحقيقي لهذه المسرحية كان مكتشوما سلفا : المضي في محاولات تبيع البحث بقضية الإيجارات بانتظار انكفاء الحملة الشعبية حولها وتصفية نبول التمرسكات الجماهيرية الواسعة التي شهدها البلاد يوم السادس من شباط ، بحيث تتاح للاكثريية التلبية الممثلة لصالح كبار المالكين فرصة اقرا قانون إيجارات معاد للجانبة الساحقة من الفئات الشعبية في « جو هادي » . . ثم اناحة الفرصة ، في اجلسة التي كانت مخصصة اصلا لتابعة البحث بقضية الإيجارات ، لعدد من النواب كي يمثلوا مبر الترضي على القداميين والمطالبة بالفداء الانتفاقيات التي تركز الحقوق الوطنية والديمقراطية للجماهير اتطسطينة في لبنان !

ان اتجاه شركات النفط نحو توظيف رؤوس أموالها ، وبكثرة في مصادر الطاقة الأخرى كاستخراج النفط الخام من الفحم والرمول القطرانية ، وفي استخدام الذرة لتوليد الطاقة الكهربائية والحرارية ، اتجاه مرشح للتصاعد بسبب ارتفاع اسعار النفط الحالية ، ولعل هذا ما يقصر السهولة التي تتخلى بها شركات النفط عن حصصها في الانتاج الى دول البلدان المنتجة . ذلك ان « اتفاقيات المشاركة » تساعد على تحرير قسم من رؤوس أموالها الموظفة حاليا في التثقيب عن النفط واستخراجه ، وإعادة استخدامها في مجالات « مستقبلية » . . اي في فروع جديدة لانتاج الطاقة تحمل إمكانات تطور ضخمة مع ارتفاع اسعار النفط والنضوب المتزايد لاحتياطي النفط العالمي .

### أزمة السكن .. والنمو الوحيد الجانب

وإذا كانت المطالبة الشعبية بادخال تعديلات اساسية على المشروع انطاسي المطروح للمناقشة والقرار في المجلس النيابي ( التهديد والتخفيض بنسبة ٢٥ بالمائة وتعديل مواصفات البناء الفخم .. الخ ) تشكل الوجه المجرس الذي لقضية الإيجارات ، إلا أن الدم الفعلي للقضية المذكورة بدأ يتسدى منذ زمن الحدود التي يمكن معها لتدابير الجزئية ان تشكل علاجا حقيقيا لواحدة من أهم واقعد المشكلات الاجتماعية التي يتغلغل بها مستوى معيشة اقلية الساحقة من جماهير المدن بشكل خاص .

لقد كان النمو الذي شهده بيروت وبعض المدن الرئيسية في حجم قطاع البناء خلال

السنوات الماضية ، نموًا وحيد الجانب اقتصر اساسا على زيادة عدد الابنية الفخمة . . بينما توقفت او كادت تتوقف حركة التوظيفات في بناء المساكن التي تلبي حاجة العمال والفئات شبه البروليتارية وذوي الدخل المحدود وصغار الكسة والموظفين والمتجدين الى السكن الشعبي الرخيص نسبيا . هذا الاتجاه الذي حكم عملية النمو الجارية في قطاع البناء يعود الى اسباب رئيسية عديدة :

أولاه تصاعد وتيرة المضاربة العقارية التي جعلت اسعار الأراضي تحقق قفزات خيالية وخصوصا في بيروت وضواحيها حيث تشيّر الإحصائيات الرسمية الى أن اسعار الأراضي في هذه المناطق ارتفعت خلال العام الماضي وحده بنسبة ١٥٠ بالمائة ! ولم تعد هذه الموجة التصاعدة من المضاربة العقارية قاصرة على بيروت وضواحيها بل أخذت تتجتاح منذ سنوات مدنا ومناطق لبنانية أخرى تحت وطأة ازدياد توجه رأس المال نحو التوظيف العقاري وقطاع البناء .

ثانيا - اشتداد قبضة الاحتكار على انتاج وتجارة مختلف مواد البناء الاساسية من خشب وحديد وتراصة مما أدى الى رفع اسعارها اضعافا خلال سنوات قليلة . هكذا اتسّى الاحتكار الداخلي يدفع عملية الارتفاع الحاصل في اسعار المواد المذكورة على الصعيد العالمي الى ذروة لم يشهدها السوق اللبناني من قبل ولا تبرزها بالطبع الزيادة في اسعار المنشأ بالنسبة لبعض تلك المواد . ثالثا - ان هجم رأس المال على التوظيف العقاري وقطاع البناء كانت محكومة بالرغبة في تحقيق أعلى نسبة من الربح الفاحش والسريع . لذا كان طبيعيا ان تنح نحو البناء الفخم على حساب الحاجة المتنامية للسكن الشعبي الرخيص لدى مئات الآلاف من سكان بيروت وضواحيها وبعض المدن الأخرى .

رابعا - اذا كانت العوامل الثلاثة المذكورة قد شكلت « الأساس الاقتصادي » لنمو اتجاه الرساميل العقاري نحو الاستثمار في قطاع البناء الفخم بالدرجة الأولى ، فإن العامل التشريعي قد أتى بدوره يساعد على تعزيز الاتجاه المذكور وترسيخه .

لقد كرست قوانين الإيجار المتعاقبة مفهوم البناء الفخم كي تنطلق من هنا نحو تمكين المالك من « افلات من قيود القوانين الاستثنائية التي ما زالت ترعى عقود الإيجارات منذ عام ١٩٢٨ حتى الآن ، وأخرها القانون الصادر عام ١٩٦٧ . هكذا ، ونحت سنار الاغضب « بحرية التعاقد » فيما يخص بالابنية الفخمة ، سمحت جميع قوانين الإيجار على امتداد سنوات طويلة لملك البناء الفخم بأن

### أزمة السكن وقضية الإيجارات :

## نضال الحركة الشعبية مستمر من أجل :

# اقرار قانون ديموقراطي للإيجارات وتنفيذ مطلب بناء المساكن الشعبية

بناء ٢٩٦ مسكنا شعبيا ! ورغم أن الرقم المذكور « لا يسمن ولا يغني من جوع » فإن الدولة لم تبذل مسكنا واحدا طيلة السنوات الثلاث الماضية وما زال المشروع الشعبي اطلق عليه اسم « مشروع المساكن الشعبية » يغط نائما في الادراج - كبقية بنود « الخطة السادسة » - منذ الاعلان عنه حتى الآن ! وقبل سنتين تناثرت تصريحات كثيرة حول اعتراف الدولة بتوظيف أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مساعدة المضمونين على بناء مساكن شعبية . لكن معظم الاقتراحات في هذا الصدد كانت عقبة وقاصرة عن تمكين العمال واصحاب الدخل الدنيا من الحصول على مساكن شعبية فعلا ، لانها تركزت حول اعطاء تسهيلات مالية فردية يكون بعدها على المستفيدين من تلك التسهيلات ان يديروا بانفسهم مسالة الحصول على المسكن المطلوب ( شراؤه او بناؤه ) ضمن اوضاع تصاعد فيها وتيرة المضاربة العقارية وترفع اسعار مواد البناء بشكل جنوني . كما أن جميع الاقتراحات التي طرحت آنذاك كانت تنطلق من تعيين الحد الأدنى للراتب الذي يحق من يقاضاه الاغداة من تلك التسهيلات بالسنجر .

هكذا كان للتشريع ، المعبر عن ولاء الاكثريية لصالح كبار المالكين دائما ، اثره الكبير في تشجيع اتجاه الرساميل نحو قطاع البناء الفخم بسبب الإيجارات اضعافا كانت قوانين الإيجار المتعاقبة تمنحها للمالك في هذا المجال .

### كيف واجهت الدولة أزمة السكن ؟

لقد نتج عن التناقض بين اتجاه الرساميل الغالب نحو التوظيف في قطاع البناء الفخم وبين الحاجة الفعلية المتنامية لتأمين السكن العادي لعشرات الآلاف من سكان بيروت وضواحيها وبعض المدن اللبنانية الأخرى ، ظهور واستفحال أزمة سكن عامة سوف تتحول بالتأكيد خلال السنوات القليلة المقبلة الى معضلة اجتماعية كبرى تحت وطأة انعدام إمكانات تأمين شروط السكن الشعبي اصلا .

اذ بينما نجد الآن في بيروت وضواحيها حوالي ١٧ الفاشقة فارغة - معظمها يصنفه القانون « فخما » - يتضخم بالمقابل حشد الباحثين عن مسكن عادي بدلات ايجار وبشروط يستطيعون الدخول المحدود احتمالها .

والحشد المذكور سائر بالتأكيد نحو المزيد من التضخم مع تزايد وتيرة الزواج من الريف والتمركز السكاني في المدن وحول بيروت بشكل خاص . هذه المعضلة الاجتماعية التي بدأت تضغط على حياة قطاعات متزايدة الاتساع من الفئات الشعبية الكادحة ، كف واجهها الدولة حتى الآن ؟ .

في « الخطة السادسة » التي جندت الدولة أجهزة الاعلام لتشتير بها قبل ثلاث سنوات جرى الاعلان عن مشروع يقضي

الحرية صفحة ٥



- ۶ -

أو التي نهايها للطح .. ومن هنا عسان  
البرامج المرحلية على عكس ما هي في نظر  
المراقبين وراء الحائل المتصفية للعب  
تفنية طرد اجدال من بعض الفرق الحاصه  
على حساب العملة الذورية ، بل هي  
البرامج الكتنه بتطور العملة المورسنة  
نفسها أولا وثانيا وثالثا وعاشرا « (٢) .  
انذاك أوضحنا لكم ان السادة في قفاده  
النشعية ، ان نظزم الضال باسكاله  
المسلحه والجاهريه في الاراضي الفلسطينية  
الحضنة بعد ١٩٦٧ من أجل طرد الاحتلال  
وقد تغير العصر وأمايه السلطة الوطنية  
الفلسطينية قد قند أو شرط شيء (١)،  
و « نفاضة رقعكم الاندولوجية ، التي  
يسسرون بها عينا على عركم التكري  
واغلاكم النشائي » شيء اخر بما .  
ويرهنا لكم انما أن طرد الاحتلال دون  
قد أو شرط امر ممكن ولا يمكن أن يكون  
على حساب ما يتسببه به « انعمله  
الذورية على الورق » .

في قيادة الشعبية شغوفون بهذه اللعبة ،  
التي لا يجدها غير من تجرس طويلا بأساليب  
يقفون القش السياسي وفي خداع الجماهير .  
● وأخيرا ، وصفاها السادة في  
قيادة الجبهة الشعبية ، لا يستطرو بالمرء ان  
يلم كثيرا بضحايا الديالكتيكية حتى يدرك  
اسرار ادعائكم الباطل في الحرس على  
منهج مادي ديالكتيكي في العمل . وانصار  
الفكر المثالي البرجوازي هم الذين يشقون  
الفكر من العلم ويعتقون « التفكير في اسرار  
الذنية » ويفضو النظر عن « قريها او بعدها  
عن الواقع » . ان احدى الحقائق العامة  
للماركسية اللينينية تستند اصلا الى ان  
« افكرة « التفكير » بتاتان من الحياة ، بعلاقاتها  
الاجتماعية والاناجية وصراع القوى فيها .  
يكل من يجهل ذلك ليس ماركسي اياها  
« سادة » انه في احسن حالاته « ديكتاري »  
ويؤد اسوأ حالاته منظر هامشي من نمط  
السيده هاشم علي محسن ، وسينرى ذلك  
بعد قليل .

اولا : برنامج قيادة الشعبية قبل الحرب :

شنت قيادة الجبهة الشعبية قبل حرب أكتوبر حرباً شعواء ضد من أسمتهم جريدها المركزية « دعاة البرامج المرحلية » . فالحملات المرحلية ، هكذا قالت قيادة الشعبية ، « تفهم الجبهة الشعبية سقوطاً في أعقاب النصارى الخرافيين للحمات ، كمقدمة لحردها الى شيك الحلول التصوفية المطروحة

الوقت ، تجسد ايدولوجية بكاملها عنوانها البارز ، جعل فاضح بسياسة الاحتلال واهدائها وسياسة نظام الملك حسين واهدائها ذلك . ان قيادة الشعب نجعل او تتجاهل جوهرا وابعاد وعطى سياسة الغزاة والمعتدين الاسرائيليين على المناطق الفلسطينية المحتلة . كما هي نجعل او نتجاهل الصراع الحوم الذي يديره نظام الملك حسين من اجل اعادة اخضاع الضفة الغربية وعوقها قطاع غزة كذلك الى سيطرته .

ان هذه القيادة ، كما هو واضح من سياسيتها وسفقم الزهزان على ذلك (العيب) شعبها قليلا قليلا وتحت ذاتها بدون حدود ، ومن هنا قاتلنا نحمي ، ورغم اعدائنا اخيرا باتهم عن سلطة وطنية في الضفة والقطاع ، عن اعتبار النضال في سبيل تخلص شعبنا في المناطق الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ من كل من الاحتلال ونظام الملك حسين المهمة الاساسية والحلقة المركزية للنضال في هذه المرحلة .

● كما ان قيادة الشعبية ، وعلى لسان أمينها العام ، لا تنظر ، وهي ترسم

نفسيتها، أي: العقل العرفي، بل  
«على أساس انها القوامع» «بل  
نظروا اليها على أساس «القناعة» الشخصية  
التي على مجرد «التفكير» والتفكير فقط  
.. فليس القرب او البعد عن الواقع هو  
الذي ينبغي له ان يجد التفاصيل بين  
سياسة التوريث حقاً من ناحية والتوريث  
لقوا من ناحية أخرى، بل مجرد الرغبة في  
«التفكير الموصول الى القناعة» والإصرار  
المعني على إحلال الإلهام محل وقائمه  
للمادة المادية العينية» حقاً، ان السادة

١٠ في الندوة التي عقدها مجلة « شؤون فلسطينية » (١) ، والتي عبر فيها قادة فصائل المقاومة عن مواقفهم من القضية الراهنة للنضال الوطني الفلسطيني ، تحدث جورج حبش ، الأمين العام للجنة الشعبية قال : « ما هي الحلقة المركزية الآن ؟ هل تكفي في الواقع ما يقول أو الحلقة المركزية هي الأراضي الفلسطينية التي تستحب منها إسرائيل وإقامة سلطة وطنية على هذه الأراضي بدون تنازلات ؟ لماذا ؟ أكتفي بهذه الحلقة المركزية على أساس أنها أقرب إلى الواقع أم على أساس أنها تشكل قاعدتنا ؟ نتيجة تفكير بعض النظر عن قربها من الواقع أو بعدها منه » (٢) .

لنتأمل ونفحص جليا هذه الكلمات التي ينطق بها امين عام منظمة يدعي انها غادرت الفكر الألماني حركة القوميين العرب ويدعي بعض قادنها كالسيد هاشم علي مخدم حرصا على نهجية الديكتاتورية في رسم السياسات العامة والتفصيلية للجبهة الشعبية . ان المبتدئين جدا بدراسة وثقهم اللبنة الديالكتيكية ، مع الانعاز للسيد

لاكتاجون إلى غناء تفكير للحرريات المستنفات  
التالية من هذه العبارات ، التي جاءت على  
لسان د جورج جيش :

● أن قيادة الجبهة الشعبية لا تعتبر  
الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧  
حلقة مركزية يمتدح حولها الصراع في هذه  
المرحلة من تاريخ النضال الوطني الفلسطيني  
الحديث ، وأنه لا بد أن يكون لدى هذه  
القيادة حلقة مركزية أخرى . في مثل هذا

اصلا . وكانت خيبة املهم كبيرة جدا عندما  
تكلم مندوبحزب الكتائب الذي يلتمز ببرناج  
التحالف معرض خطة وزير التربية لمواجهة  
المشاكل التربوية وحمل المسؤولية في تربي  
الأوضاع « للطلاب انفسهم » . باعتبارهم  
لا يخلون الى الصفوف . واعتبر مواجهة  
ان لا وجود لاستعمار ثقافي لان الثقافة  
« السليسة » . . . هذا تبين بوضوح  
هشاشة البرنامج الذي يجمع اطراف  
التحالف اللبناني وحقبة الواقع الذي  
سوف يتحول في مواجهة السليسة التربوية  
التي تنهد لتعسم مبرايات الدخول  
من اجل المسوى « ومسح الحاجات من اجل  
أزمة التخرج . . فاما على الطلاب  
لا ان يفهموا ان وجودهم بكرة في كليات  
لجامعة كان يصلحها العامة !  
ببساطة كان المنصر بمثابة تجربة لكشفية  
سلوك هذا التحالف اللبناني خلال عام ،  
قد ثبت انه لا يستطيع تحمل المسؤولية

هذا وفي نهاية النقاشات طرحت بعض  
النصوص على التصويت فأدببت محاولة  
ميرز توصية تدن السار وخطه واعتبرها  
جان العمل الطلابي غير صالحة لعرضها  
على التصويت باعتبارها بشكل سابقة  
خطيرة تهدد وحدة الاتحاد وجعل مؤتمره

كلما بدأت الاكثريه فيه فنيوا وهذا ما هو  
مفروض . ولقد اضطرت رئاسة المؤتمر بعد  
ان انفضح توطأها الى سحب الفوصة  
من التصويت .

وعرضت فوصة اخرى من التحالف اليميني  
نفسه السادات على موافقه في حرب  
تبرين وبعدها ، لوحظ انها لم تحظ بدوافقه  
الاعضاء اليمينيين ، ما بنى اليميدالات  
وعفاها الناصرة اليمينية ضمن الجبهة  
المتفدييه ولكنهم لم يبدعوا الى الآن ،  
انهم تهاكمت القوى الديموقراطية حول  
فوصة التوصلية اذى بدسن المشاريع  
الاسلاميه الاخرى - الصهيونية -  
بجسيه وتخاذل الانظرة العربية امامها،  
حتى نضال الشعب الفلسطيني مع  
معا

ممنى وأعلن نجاح توصيتهم !

ان الحركة الطلابية خلال هذا العام ، سوف تشهد العديد من ممارسات المسيرة الى وحدتها الى مكتبساتها ، اذا كان مما يصل في المؤتمر يصلح لان يشكل بشرا دقيقا . فالتصدي الحركة الطلابية منذ الان لهذا النهج ، لتفرض صياغة مكاسبها السابقة لنفاز المزد منها .

الديمقراطية العامة ، بنقد البرنامج موقفاً  
نفويا عندما يطالب بجعل الحريات وفقاً على  
نات دون أخرى - هي الثغرات انتمية طبعاً  
- مما يعني عدم أقدام الاتحاد لاحقاً على  
عدم الفصل الجماهيري من أجل الحريات  
لعامة .  
أما على صعد القضايا الوطنية فمسألة  
برنامج العمل المتقدم لجعل بوضوح المطبات  
وتلذذها حرب تشرين ولا بد بعد موقفه من  
استخراج الاستسلامية الطروحة في النقطة  
الهادفة الى تصفية مكسيات حركة التحرير  
الوطني العربية لا سيما حركة المقاومة  
فلسطينية ، بالإضافة الى كونه يحاول  
تشويه الحقائق التي أتت بها حرب تشرين  
سأثيرلان المعسكر الاشتراكي لنضال الجماهير  
لعربية في سبيل دحر العدوان الإسرائيلي  
تدريج التراب الوطني وتمكين الشعب  
فلسطيني من ممارسة حق في تقرير المصير  
على الأرض الفلسطينية .

ان تجاهل هذه المعطيات سوف يعني ان  
 حزب الاتحاد دورا مائضا لتطلعات الوطنية  
 الديمقراطية للجماهير الطلابية التي  
 ليس خطوره النظر الحائلي وبراجعات  
 المنظمة في وجه التحالف الامبريالي - الصهيوني  
 الرخيص .

بـلـخـنـصـار ، ان هـذا الـمـرـاج ، و ان جـاء  
ضـمـنا لـشـعـارـت عـالمـه حـول اـقـتـصـالـه الـرـبـوبـية  
مـقـولـه : انـه بـشـكـل قـاعـده لـله مـحـاسـبه جـديـده  
تـتـقـو ، و هو فـي الـوـقـت نـفـسه بـسـمـج اـنـجـاسـها  
سـامـع مـوقـع الـفـنـات اـسـمـوبـية فـي الـاـحـدـاء ،  
و كـمـذ مـره اـخـرى ضـيق الـسـامـع بـين طـراف  
الـحـائـف نـجـاه الـقـضـايـا الـرئـسـية الـتي  
اـجـهـا الخـرجـة الطـالبـية .

ان اـضـطـرـار هـذه الـفـنـات لـتـبـني الشـعـارـت  
عـالمـه ديمـقـرـاطـيـة التـعـليم نـحـت نـاتـجـة  
نـفـالـات الطـالبـية العـامـة لـ ولـغـي حـائـضـة  
نـفـقـها فـي سـبـل بـحـثـها و سـوف تـربـي عـلى  
نـؤى الـثـقـوبـة مـهمـة رـصـد مـارـسـات الـديـن  
نـفـقـها اـمـم القـاعـده الطـالبـية لـتـبـين  
مـلـوس فـي هـي اـقـيـاده الـحـقـيـقه المـنـطـة  
الـحـالـه .

وقد شكلت وجهة نظر لجان العمل الطلابي  
محور نقاشات وردود من قبل الاطراف

سها وعن برنامجها الذي يمتد تاريخ  
حركة الفلبينية . وقد كشفت المناقشات  
في اجماعة « جبهة الشباب اللبناني »  
من يميزون أكثر الطوائف الخائفية المسيحية  
ما ، يعملون على تشكيل منظمة لشرق  
لراف الأخرى ، فكانوا أكثر من سواهم  
معدون الهجوم على القوى الديمقراطية  
محاولة لطمس تراجعهم أمام اليممين -  
تنس - الرمحى - وتبرير ذوقهم

استبهر مؤتمر اتحاد طلاب  
الجامعة اللبنانية مفتعدا هذا  
الاسبوع . بعد انتخاب اللجنة  
التنفيذية من اطراف التحالف اليمني .  
ذلك لمناقشة واقرار السياسات  
العامية للاتحاد خلال السنة  
الدراسية القادمة . وقد تقدمت  
للجنة الجديدة برنامجا عليها . ارفعته  
رئيس الاتحاد بحديث دعا فيه الى  
استخدام « الاسلوب العلمي » في  
لوح الطالب وعدم اللجوء الى  
« التعجيز » . و « انه » سينطلق في  
عمله كان شيئا لم يكن مستخدما  
اقرارا . وفي حال عدم الجواب ( ! )  
سيتم اللجوء الى الحزم . هذا بعد ما  
ان قد اعتبر الجامعة في خطابها  
بور انتخابه « بؤرة فساد وفساد » .  
وقد طرح هذا التصور الجديد على المؤتمر  
مناقشة ، وقد بسطت لجان العمل الطلابي  
نقاشها ومن ثم تلخيصها على الشكل التالي :  
« ان برنامج العمل الذي تقدم به الحزب  
اللاتاني في قيادة الاتحاد الوطني - طمس  
جامعة اللبنانية بشكل برنامجا من المستوى  
الي بلغته الحركة الطلابية في تضالها -  
سابقة التي مكنتها من تحديد برنامجها  
بحداي لتطوير التعليم الرسمي والجامعة  
بنائيا لمواجهة السلطة وسياساتها -  
مربوة .

ولعل أبرز ما يفتقنه برنامج التحشيف الديني  
عند تدريس الواضح والشرح لخصم الحركة  
الطالابية المأبشر وسجلت الموضوع المراهق على  
صعيد التزويج ومضى للصحة لنبوة  
يجري التطويل لها تحت شعارات  
الخطوط ونسبة التعليم وثقا للجات «  
نفعي، ذلك بالقرن الذي الطرف الذي  
تتبعها - السلطة - من أيقاع لتعليم  
سعي في موقع متخاف وخاضع لهيمنة  
سلطات التعليم الأخرى، الاستعمارية  
على وجه الخصوص» ان اغتال هذا  
غلا عن بجاهله لوجود مؤسسات  
باعتبار الثقافي - نتيجة تبعية النظام على  
بعدة أخرى - براد لها ان تنصب دورا  
يسا على صعيد التعليم العالي، وبطرس  
زورها وهزمتها الطابع الوطني للتعليم  
في نفرة بسيطة، انه خط الحذف الديني في  
الحركة، وهذا ما يؤكد كلام رئيس  
التي المتفيدة عن ان الاتحاد «ليس حكما  
موقع مفاد للدولة» ما يعني ان السائب  
سالية سخيخو خلال فترة قيادة هذه الاطراف  
حركة الطلابية التي مصر على اعتبار الحوار  
الاسلوب لانزعاع الطلاب وكان التضاللات  
سابقة لم ترسخ دروسا لا يمكن طمسها  
بها ان الضغط وحده هو الكفيل بانزعاع  
الطلاب الديمقراطية من السلطة التي يتناقض  
جانبها مع اجازات الجاهل.

تشكل خطوات على طريق الحد من  
التنازع الدمرة لازمة السكن على  
حياة أوساط واسعة من جماهير  
المستأجرين في المدن وخصوصا في  
ظل تصاعد موجة الغلاء والاحتكار  
وشمولها مختلف وسائل المعيشة  
والخدمات الاجتماعية الضرورية .  
لكن المطالب المذكورة تبقى قاصرة  
عن توفير متطلبات الواجهة الشاملة  
لازمة السكن والتي يجب ان يشكل  
شعار « بناء المساكن الشعبية »  
محورها الرئيسي . ان استمرار  
التناقض بين اتجاهات النمو الحالية  
في قطاع البناء « الفخ » . تحت تأثير  
الضريبة العقارية واحتكار مواد  
البناء توجه الساميل نحو التوظيفات  
التي تدر ربحا فاحشا سريعا . وبين  
الحاجة المتنامية الى اسكان عشرات  
الآلاف من العمال وشبه البروليتاريا  
وسمار الموظفين والكسبة والمتجنين  
.. ان استمرار هذا التناقض من  
شأنه ان يضع أزمة السكن في دوامة  
حلقة مفرغة لن تحدي التعديلات  
التشريعية الجزئية في كسرها . ان  
كسر الحلقة المفرغة المذكورة مرهون  
اساسا بتدخل الدولة المباشر في قطاع  
البناء عبر التخطيط الهادف ضبط  
وتحديد وتيرة واتجاهات نموه ومن  
خلال اضطلاعها - مع النقابات  
والنعاويات - بالادور الاساسي في  
توفير شروط ومتطلبات السكن

ان حل ازمة السكن لن يتحقق من خلال اجراءات تقتصر على تقديم بعض التسهيلات في ميدان الافتراض الفردي لبعض ذوي الدخل المحدود. بل من خلال وضع مشروع شامل لبناء وحدات سكنية شعبية في بروت وضواحيها وبعض المدن الاخرى . ومن تضطلع الدولة بتنفيذه اساسا . ومن اجل توفير متطلبات النفوس ابعاء مثل هذا المشروع يمكن وببساطة اللجوء الى اجراءات عديدة من بينها:

١ - انشاء صندوق خاص لتمويل مشروع بناء المساكن الشعبية

يتغذى من الاعتمادات التي يجب ان ترصد له في الموازنة ومن خلال احداث ضريبة على التخصيص العقاري . ان ما يمكن تحصيله انطلاقا من فرض مثل هذه الضريبة كغفران يغطي جزءا هاما من تكاليف اي مشروع يستهدف تأمين السكن الشعبي .

٢ - السماح لوزارة الاسكان  
والتقنيات والتعاونيات باستيراد مواد  
البناء معفاة من الرسوم الجمركية .  
ومثل هذا الاجراء لا يساهم فقط في  
تخفيف تكاليف بناء المساكن الشعبية  
بل وفي ضرب الاحتكار الداخلي  
لتجارة مواد البناء ايضا .

٣ - توظيف اموال الضمان  
الاجتماعي في تنفيذ جانب من مشروع  
المساكن الشعبية بإشراف الدولة  
والتقنيات والتعاونيات .

ان الحملة الشعبية اني بدأتها  
الاحزاب والقوى الوطنية والثقافية  
بالاشتراك مع الهيئات النقابية  
والهئية ولجان المستاجرين « من  
اجل قانون ديمقراطي عادل  
للإيجارات » يجب ان لا تتوقف عند  
حدود فرض تعديلات اساسية على  
مشروع قانون الإيجارات الحالي  
الطلوب تحويل المكاسب الانية  
والمباشرة التي يمكن ان تتحقق على  
هذا الصعيد الى منطوق لتضامن  
مستمر من اجل فرض تنفيذ المطلب  
المركزي للحركة الشعبية في مواجهة  
أزمة السكن التفاقية ، طلب بناء  
المساكن الشعبية لتلبية حاجة اوسع  
لإجهاير الى السكن الشعبي  
لرخص .

الحرية صفحة ٦







الشعبية بمضمون واضح صريح . لتتابع ذلك النهج ونحدد موقع واثار موازين القوى على برنامج الجبهة الشعبية . يقول السيد ابو عدنان للدليل على صحة مقديله :

« لم يشترك في الحكومات العربية الى حد الآن غير مصر والاردن . وموقف الاردن معروف من حيث استعداده للاعتراف بإسرائيل والإسهام بتنفيذ المخطط الأمريكي في المنطقة . فلماذا بحاجة الى ان نصرف جهدا في التدليل على نواياهم » (٢٦) لا ، لس هذا يمر الموقف ، وهنا نقول لجميع الذين لا يرون من الغرابة ، قف ! نقولون انكم ضد الاحتلال وتتمنون زواله ، وانكم ضد سلطة وطنية فلسطينية اذا لم تنتج نتيجة انتخاب اخر جندى اسرائيلي جريح ، ولكن ما هو موقفكم من نظام الملك حسين ، اذا لم يهبط من السماء حلول ينقونها . فما نعرف جيدا وعن طريق «الهدف» ان الهدف الاسرائيلي لحزب الشعب الثوري الاردني، الحديث السن ، هو اسقاط النظام ، الذي يعمل قتاده الندد عن احيال «مصل» القوات الدولية بنقد من احيال (٢٧) وعن احتيالات الارذنة الاسرائيلية (٢٧) وعن احتيالات دخول جيش الملك حسن الى قسم من الضفة الغربية . لا يجوز للذين يدعون علما بموازن القوى وملكية لرامسج نضال الا يحذروا لشعبهم موقفا واضحا وصريحا من هذه المسألة ، لا يكفي فقط يحذروا المدنيين في جنب بل يخذ المبادرة في بده هو ويصوغها في برنامج حي ملموس لنف حوله الجاهير، كي يصبح للحديث عن موازين القوى معنى على الاقل .

غير ان تشاؤون السيد ابو عدنان وغيره من موازين القوى غير قائم على الارجح على خديرات موقف امريكا واسرائيل من حق الشعب في المناطق المحتلة في تقرير الصير، بل قائم على تقديرات مهينة لموقف كل من مصر والاتحاد السوفياتي . يقول السيد ابو عدنان : « السادات ابلغ المقاومة ان غزة من

سامي شاهين  
الحلقة القادمة :  
« الجبهة الشعبية ضد السلطة الوطنية الفلسطينية »

- ١ - عدت مجلة « شؤون فلسطينية » ندوة شارك فيها الاخوة ابو اباد « نيسج » زهير محسن « الصاعقة » جورج حبش « الجبهة الشعبية » والرفيق نايف جواهيه « الجبهة الديمقراطية الشعبية » ونشرت هذه الندوة في العدد ٣٠ ، شباط ١٩٧٤ من المجلة .
- ٢ - راجع شؤون فلسطينية . العدد ٣٠ ، ص ٥٠ .
- ٣ - راجع الهدف ١ - ٩ - ١٩٧٣
- ٤ - راجع مقالات يساري فلسطيني ، خاصة العدد ١٠ - ٩ - ١٩٧٣ ، فسي « الحرية » بعنوان : طريقان للنضال من اجل التحرير
- ٥ - راجع الهدف ، مقالات السيد ابو عدنان ٢ - ٢ - ١٩٧٤
- ٦ - نفس المصدر ، وحيث يتصرف السيد ابو عدنان بمواقفنا ، لثاني مطابقة مسح اكامية البسطة .
- ٧ - راجع الهدف ١٣ - ١٠ - ١٩٧٣
- ٨ - نفس المصدر
- ٩ - تزعم قيادة الشعبية ان هناك حزبا بهذا الاسم في الاردن وتوضح « الهدف » في بعدها الصادر بتاريخ ١٩ - ١ - ١٩٧٤ ان هذا الحزب حديث السن .
- ١٠ - الهدف ٢٠ - ١٠ - ١٩٧٣
- ١١ - الهدف ٣ - ١١ - ١٩٧٣
- ١٢ - الهدف ١٧ - ١١ - ١٩٧٣
- ١٣ - ندوة مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٣٠ ، ص ٤٨
- ١٤ - جورج حبش . شؤون فلسطينية ص ٢٠
- ١٥ - نفس المصدر
- ١٦ - خطاب جورج حبش في الهدف، ٢٢

## النظام الهاشمي والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني الحلقة الأخيرة

# مقني ومضمون حقه تقرير المصير للشعب الفلسطيني في الظروف الراهنة

شعبنا . وعلى تأمين استمرار نضالنا ، وكان شعار « تجديد وحدة الضفتين على اساس وطني ديمقراطي » يلبي مصالح وكشيتات الشعب الفلسطيني والشعب الاردني في نضالهم المشترك ازاء المهاتات الوطنية والديمقراطية . . وكان الحرص على هذا الشكل من النضال يتفق مع مصالح الشعبين . وقابل للنضال من اجله مع القوى الوطنية « الانفصال » عن الكيان الهاشمي ، وهو بذلك لا يعود آتسى « ميول اقلية بغضه » كما يظن لبعض رموز البرجوازية الكبيرة الاردنية ان ترى ، ولا لانه يقوض « الوحدة المقدسة والتاريخية للشعبين » كما يدلو لبعض الرموز المستقلة قويا . وانما لان هذا الشكل فقط هو الذي يستجيب لمصلحة الجاهير الفلسطينية في الحفاظ على كسبها ، وفي تأمين قاعدة استمرار نضاله الوطني على مركزات مديدة صلبة ، فسي الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور . ان بعض مواقف القوى الوطنية غير المسؤولة التي تقترح عودة الضفة وجماهيرها السى الملك حسين ، لنضال ضده فيما بعد ،

وعلى الرغم من ان ميزان القوى قد اخل بشدة في الضفة الشرقية لصالح القوى المضادة للثورة بعد ايلول ١٩٧٠ فقد تبنت الثورة الفلسطينية شعارات مؤداها اعادة الثقة بين الشعبين ، واقامة نظام وطني ديمقراطي ، بالنضال المشترك مع القوى الوطنية والديمقراطية الاردنية . . وكانت هذه الشعارات ذات قيمة نضالية هامة في تعديل موازين القوى لتصبح اكثر مواتة لنضال الشعبين ، وفي اضعاف حيلالات العداء الاقليمية التي شنها النظام الهاشمي ضد المقاومة وفسد الجماهير الفلسطينية، وكان يمكن وينبغي ان يستمر النضال ضمن شعارات تؤمن اعادة الثقة والوحدة بين الشعبين ما دامت تتجه لنفس النضال الوطني الى الامام ، وما دامت لا تصب في طاحونة الاحاق والتبديد الوطني . وهو الخطر الذي تجدد بروزه بعد حرب تشرين .

هنا ، وهنا فقط ، برزت ضرورات موضوعية ، لحماية مكتسبات الجاهير الفلسطينية وضمان مصالحها ومستقبل وجودها الوطني والنضالي . . هذه الضرورات نشأت بالاساس من كون هذه النظم الهاشمي ، الذي رفض لاصرار واع والطبقات اتورية ام هو مهاد لمصالحها الانحراف في القتال ، والى في الحفاظ على كامل قوته السياسية والعسكرية بعيدا من المعركة ، لكي يكون جاهزا لقفق نضال الحرب ، ولاستعادة هيئته على الضفة الغربية وابية اراض فلسطينية اخرى (قطاع غزة) . . في مواجهة هذه الهجمة الهاشمية ، المدعومة من القوى الامبريالية والولايات المتحدة - اسرائيل ، كان على الجاهير الفلسطينية وقواها الطليعية ، ان تعمل للحيلولة دون الانقراض او تاويل



او ترجمة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، على شكل الحاق ، او وحدة شكلية مفروضة بالقوة ، اي مسودة ديمقراطي « يلبي مصالح وكشيتات الشعب الفلسطيني والشعب الاردني في نضالهم المشترك ازاء المهاتات الوطنية والديمقراطية . . وكان الحرص على هذا الشكل من النضال يتفق مع مصالح الشعبين . وقابل للنضال من اجله مع القوى الوطنية « الانفصال » عن الكيان الهاشمي ، وهو بذلك لا يعود آتسى « ميول اقلية بغضه » كما يظن لبعض رموز البرجوازية الكبيرة الاردنية ان ترى ، ولا لانه يقوض « الوحدة المقدسة والتاريخية للشعبين » كما يدلو لبعض الرموز المستقلة قويا . وانما لان هذا الشكل فقط هو الذي يستجيب لمصلحة الجاهير الفلسطينية في الحفاظ على كسبها ، وفي تأمين قاعدة استمرار نضاله الوطني على مركزات مديدة صلبة ، فسي الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور . ان بعض مواقف القوى الوطنية غير المسؤولة التي تقترح عودة الضفة وجماهيرها السى الملك حسين ، لنضال ضده فيما بعد ،

وعلى الرغم من ان ميزان القوى قد اخل بشدة في الضفة الشرقية لصالح القوى المضادة للثورة بعد ايلول ١٩٧٠ فقد تبنت الثورة الفلسطينية شعارات مؤداها اعادة الثقة بين الشعبين ، واقامة نظام وطني ديمقراطي ، بالنضال المشترك مع القوى الوطنية والديمقراطية الاردنية . . وكانت هذه الشعارات ذات قيمة نضالية هامة في تعديل موازين القوى لتصبح اكثر مواتة لنضال الشعبين ، وفي اضعاف حيلالات العداء الاقليمية التي شنها النظام الهاشمي ضد المقاومة وفسد الجماهير الفلسطينية، وكان يمكن وينبغي ان يستمر النضال ضمن شعارات تؤمن اعادة الثقة والوحدة بين الشعبين ما دامت تتجه لنفس النضال الوطني الى الامام ، وما دامت لا تصب في طاحونة الاحاق والتبديد الوطني . وهو الخطر الذي تجدد بروزه بعد حرب تشرين .

هنا ، وهنا فقط ، برزت ضرورات موضوعية ، لحماية مكتسبات الجاهير الفلسطينية وضمان مصالحها ومستقبل وجودها الوطني والنضالي . . هذه الضرورات نشأت بالاساس من كون هذه النظم الهاشمي ، الذي رفض لاصرار واع والطبقات اتورية ام هو مهاد لمصالحها الانحراف في القتال ، والى في الحفاظ على كامل قوته السياسية والعسكرية بعيدا من المعركة ، لكي يكون جاهزا لقفق نضال الحرب ، ولاستعادة هيئته على الضفة الغربية وابية اراض فلسطينية اخرى (قطاع غزة) . . في مواجهة هذه الهجمة الهاشمية ، المدعومة من القوى الامبريالية والولايات المتحدة - اسرائيل ، كان على الجاهير الفلسطينية وقواها الطليعية ، ان تعمل للحيلولة دون الانقراض او تاويل

او ترجمة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، على شكل الحاق ، او وحدة شكلية مفروضة بالقوة ، اي مسودة ديمقراطي « يلبي مصالح وكشيتات الشعب الفلسطيني والشعب الاردني في نضالهم المشترك ازاء المهاتات الوطنية والديمقراطية . . وكان الحرص على هذا الشكل من النضال يتفق مع مصالح الشعبين . وقابل للنضال من اجله مع القوى الوطنية « الانفصال » عن الكيان الهاشمي ، وهو بذلك لا يعود آتسى « ميول اقلية بغضه » كما يظن لبعض رموز البرجوازية الكبيرة الاردنية ان ترى ، ولا لانه يقوض « الوحدة المقدسة والتاريخية للشعبين » كما يدلو لبعض الرموز المستقلة قويا . وانما لان هذا الشكل فقط هو الذي يستجيب لمصلحة الجاهير الفلسطينية في الحفاظ على كسبها ، وفي تأمين قاعدة استمرار نضاله الوطني على مركزات مديدة صلبة ، فسي الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور . ان بعض مواقف القوى الوطنية غير المسؤولة التي تقترح عودة الضفة وجماهيرها السى الملك حسين ، لنضال ضده فيما بعد ،

وعلى الرغم من ان ميزان القوى قد اخل بشدة في الضفة الشرقية لصالح القوى المضادة للثورة بعد ايلول ١٩٧٠ فقد تبنت الثورة الفلسطينية شعارات مؤداها اعادة الثقة بين الشعبين ، واقامة نظام وطني ديمقراطي ، بالنضال المشترك مع القوى الوطنية والديمقراطية الاردنية . . وكانت هذه الشعارات ذات قيمة نضالية هامة في تعديل موازين القوى لتصبح اكثر مواتة لنضال الشعبين ، وفي اضعاف حيلالات العداء الاقليمية التي شنها النظام الهاشمي ضد المقاومة وفسد الجماهير الفلسطينية، وكان يمكن وينبغي ان يستمر النضال ضمن شعارات تؤمن اعادة الثقة والوحدة بين الشعبين ما دامت تتجه لنفس النضال الوطني الى الامام ، وما دامت لا تصب في طاحونة الاحاق والتبديد الوطني . وهو الخطر الذي تجدد بروزه بعد حرب تشرين .

الرفاعي واركاز النظام والاتحاد الوطني ، مع «الرموز الوطنية» ، ومنعهدي تبليط جهنم السلطة معا في جلسة وفاق تجمعهم وشائج الوحدة «القدس» . في هذه الندوة وقف السيد احمد زعور الذي غلبته الحساسية الوجدانية السائدة فقال : « اننا لم نعرف المشاعر الاقليمية قبل عام ١٩٦٧ . . ان الشعور في الضفتين كان واحدا وان الناس كانوا يواجهون نفس الظروف ، والحكومة مثلا بالنسبة لاهالي القرية في الضفة الشرقية او الغربية مثلا هي قائد المخفر ، وعندما ذهبنا الى السجون اخذنا بدون تقرير او احصاء ، ولا هذا من الكرك او اريد ، او من نابلس او القدس . والمواطن يشعر بضرورة تغيير جذري في اجهزة الحكومة ولا بد ان هذا التغيير من مسؤوليات الحكومة ، اما الوحدة فلا نقاش عليها . »

لقد استحق السيد زعور وباقي احضرين التحية الحارة من السلطة ومن جريدة «الراي» التي علقت مرحبة بالاجماع على التمسك بالوحدة التي « على الاطلاق لا احد ضدها . مسؤول او غير مسؤول » . « ( الراي » الاردنية ١٢-٦ )

ان السلطة كانت مستعدة لايلاع كل النقد «الثوري» المساق على ارض التسليم بالوحدة اللاحقة التي كان السيد زعور وحيد الفرحان (وكان حاضرا للندوة ومشارك في النقاش) مستعدان لغراق الجاهير في قدسيها . الامر ، بالنسبة للجاهير التي قرأت ملخصا للندوة في صحيفة «الراي» لا يحتاج الى اكثر من قلب صفيح من عدد الصحيفة نفسه كي ترى كيف تعاملت قضاياها المصرية اثناء مناقشة رد مجلس النواب على خطاب العرش الهاشمي ، حين رفضت التعديلات المقترحة من بعض «المثالي الضعة» في المجلس (امل الفوري ، قاسم الزعوري..)

وكيف جريبت من مستزلي السلطة الهاشمية من نواب الضفة الشرقية بالرفض القسبط (ردود النواب وهيد العوران ، فضل الدقوراني سليمان الفصاه) على الرغم من ان اقتراحات التعديل المقدمة ، تضمنت اكثر من نهامت وتملق رخص للسلطة .

اما حيد الفرحان ( الذي اظهر انبرود العسكري في الجيش الاردني ، القاعدة التي يستند اليها في طموحه السياسي للانفاق بالسلطة) فقد ذهب الى ابعاد ما فعل احمد زعور .

الاردنية يهتم عن موقف طبقي اكثر وضوحا في سياسته وفي نهجه ، انه في ندوته المعقودة في منتصف الشهر الماضي ، وفي تصريحاته ولقاءاته الخاصة والعامة ، يعبر عن عداء وعن استنصار لاهية النضال المزعور

للتسليم الفلسطيني في بناء سلطته الوطنية وفي التعبير عن مصالحه بحرية . مما يجعله عليا ورسم كل الزكام الفلطي - في ابرز مواقع دعاة التبديد الوطني . فالفرحان ، يذهب بعيدا في المساواة بين دعاة الاحاق السائر وبين دعاة تطوير شخصية وطنية فلسطينية - مستقلة ، وبين الاتجاهين يجد نفسه مكانا وسطا ، محابدا ، يسمح له بتكرار مفروضة الوحدة القومية والتاريخية.

ان السيد الفرخان ، لا يفعل اكثر من بيع بضاعة رديئة بتغليفها تغلفا براقا ، فهو اذ يقدم الوحدة المقدسة ، « مقابل الجيول الاقليمية بغضه » ( الفلسطينية والاردنية ) ولا يقول لنا كيف يمكن ان تؤسس هذه الوحدة دون ان تعني الاحاق والتبديد الوطني للفلسطينيين . كما لا يخبرنا كيف ان «الحكومة الوطنية» ، يعني ضمنا حكومته الوطنية - يمكن ان تكون ضامنة للوحدة المقدسة ، وكيفية ضمان «الحريات العامة» - بدون ان تؤسس هذه على قاعدة مادية

كثيلة باستمرار حق الجاهير الفلسطينية في التعبير عن مصالحها الوطنية واستمرار في النضال من اجل تطويرها وصيانتها من السيطرة الامبريالية والرجعية .

اما سليمان التاليسي فهو على العكس من حيد الفرخان ، يظل من الرموز البرجوازية الوطنية ، التي تميل الى



الانسجام مع مصالح وطموحات الجماهير الفلسطينية الوطنية . انه ايضا مع وحدة الصفين ، لكنه يقول بوضوح «ان اي استفتاء يتم في الضفة الغربية للاردن في اعقاب الانسحاب الاسرائيلي وفقا لمشروعات الملك حسين سيكون تحت ضغط الجيش الاردني» . ويقول « ان نظام الملكية السياسي الحالي تحت حكم الملك حسين هو دكتاتورية تحكم دون احزاب وبرلمانيين ، وليس منتخباً » وهو - اي الحكم الهاشمي - مسؤول عن عدم تحقيق الاندماج بين الاردنيين والفلسطينيين » ( تصرع لوكالة د.ب.ا. اللاتينية راجع «السياسة» الكويتية ٢٨-١١-٧٢ ) .

ان سليمان التالبي يطلب بحق اقالمة احزاب سياسية ، وبرلمان منتخب بطريقة ديمقراطية ، وبعودة الديمقراطية الى البلاد كشرط اساسية لعودة وحدة الصفين . ان هذا الموقف ، لا يقارن بالموقف ذي المضمون الاحداثي لحد الفرحان واحمد زعرور الا انه يظل يستند الى اوامير برجوازية ، والتي شيء من المثالية في الظرف الراهن ، ان الجماهير الفلسطينية لا نرى في هذه المطالب مدخلا مذهبيا حقيقيا في تقرير مصيرها في ظل موازين القوى القائمة داخل الضفة الشرقية . ومع ذلك فهي مطالب تناهض من اجل تحقيقها كافة القوى الوطنية في الضفة الشرقية ، لا من اجل تجديد وحدة الصفين فقط ، وانما من اجل وضع مقدمات اساسية لنهوض الحركة الجماهيرية الاردنية على قاعدة مصالحها الوطنية في الاستقلال عن الامبريالية ، وفي تنفيذ مهام تحررها الوطني والديمقراطي . ان القوى الوطنية الاخرى في الضفة الشرقية ، كي تكون امينة تسولا وفعل في نطلعها الوحدوي ، وفي نشداتها التحرر

الوطني والديمقراطي ، مطالبة بتأكيد الاسس والقيادات الكفيلة حقا في تقريب الشمين من الوحدة ومن العيش المشترك ، وليس كها تحاول بعض الرموز البرجوازية القومية الاردنية والفلسطينية . لتفرض وحدة الصفين باي ثمن ، وفي «ايال الاقليمية» المزعومة . ان مواجهة الواقع والاتجاهات الموضوعية باللائحة ، وتصور خلق انعطاف فيها بمجرد قدحها او مدحها ، ما هو الا وهم من اوامير البرجوازية وعمليا يمثل هذا الموقف في الظرف الراهن ، انجاسا انتهازيا لا مدينا يصب في طاحونة النظام ، فهو يعادي الاتجاه المشروع للجماهير الفلسطينية بقائمة سلطتها الوطنية على ارضها ، وأمتلاكها زمام تطورها ، وزمها استقلالها السياسي والاقتصادي ، كما هو صار حتى بمصالح الشعب الاردني في التحليل الاخير ، اذ انه لا يترك محالا - في الصبح المطروحة - امام اعادة تأسيس القبضة الموحدة بين الشمين على اساس الديمقراطية والاختيار الحر والحق التساوي ، وانما يتركها معلقة على ارضية الحفاظ على وحدة الصفين التي استست على القهر الوطني واللاحق والتبديد .

ان حمد الفرحان واضربه من القوى البرجوازية الاردنية ذات الكرداء الوطني يعبرون بصبحهم الماء في طاحونة الاحاق الهاشمي، عن موقف انتهازي وشويفي ، لرفضهم ترك الشعب الفلسطيني يناضل من اجل سلطته الوطنية ، ومن اجل التعبير عن نفسه باستقلال عن السلطة الهاشمية ، ان حديث حمد الفرحان عن النضال من اجل «اشاعة الحريات» و «الحكومة الوطنية» لا يعدو ان يكون نضالا وهيبا حقا ، تماما كالوكل الذين كانوا يرفضون النضال من اجل حق الشعوب في تقرير مصيرها ، لانهم يناهضون

من اجل القوة الاشتراكية التي لا تعترف بالحدود والقوميات ، والذين ندب بهم لينين بوصفهم منافقين و «طفلة البرجوازية القومية» التي تخون على الدوام مصالح الشعب والديمقراطية والمستعدة على الدوام لتحقيق اللاحقات وظلم الامم الاخرى » .

عندما نقول القوى الوطنية الاردنية، انها مع حق الشعب الفلسطيني في ان يقرر مصيره بنفسه ، وحقه في النضال من اجل صيانة شخصيته الوطنية ، وبناء سلطته المستقلة ، فليس هذا مجرد موقف قضائي، قائم على اعتبارات العدالة ، ولا على اعتبارات حقوقية واخلاقية ، وليس تضالا وممة . انها قوله ، وينبغي ان يكون الامر كذلك دوما ، لانه مصلحة نضالها الوطني ضد السلطة الرجعية ولانه يخدم مصالح الجماهير الاردنية ، ولانه يفسد اليلاد الى تحرير نفسها من السيطرة الامبريالية والتبعية .. اي انه في نهاية المطاف يخدم اسس وكراتل الثقة والوحدة بين الشمين الاردني والفلسطيني ويعزز فرص النضال المشترك مع باقي الشعوب العربية، ولانه يخدم فرص قيام وحدة حقيقية قائمة على ارادة الحرة والسواة .

ان هذا الموقف يخدم اهداف نضال هذه القوى ، ويخلق نرصا حقيقية وصميصة لاعادة وحدة الشمين لا على اسس الاحاق والتفكير الكراهي ، وانما على اسس الرغبة الحقيقية والجريئة . ولهذا فان على كل الوطنيين الاردنيين والغيريين على كرامتهم الوطنية وعلى حرياتهم ، ان يعبروا عن شعورهم بالكرامة الوطنية وعن تطلعاتهم من اجل اردن مستقل

الاسطورة الاعلامية التي نظمتها الدوائر الامبريالية مصورة الجيش الاسرائيلي بانها لا يقر ، ان المؤثر ينضم الى كل جماهير شعبنا في دعم الشعوب العربية في موقعها الحازم من ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي التي اغتصبها بالقوة والفسسوز العسكري ، وبوجوب احترام الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني . « وجبا المؤثر باعزاز الاطباء والممرضين الكويتيين الذين يساعدون ضحايا المهندسين الاسرائيليين سبي سوريا . كما اعرب المؤثر عن تضامنه مع شعوب فيتنام والارغواي وكوبوديا ولاوس وباقي الشعوب المناهضة من اجل حريتها واستقلالها .

متدوبون منتخبون من الجهابير وقابلون للاستبدال في اي وقت .. على ان عام ١٩٧٤ - الذي عهده الثورة الكويتية « عام الفكري الخلمسة عشرة » - سيكون بلا شك عام بناء المؤسسات الجهابيرية . وابرز مشروع في هذا المجال هو



حر ، ديمقراطي ، بعدم قبولهم وسكونهم عن استمالة النظام الهاشمي في التدخل والوصاية على مصالح الجماهير الفلسطينية بمقهم واضهادهم . ان القوى الوطنية الاردنية الحية مطالبة بصيانة شخصيات الشعب الاردني الوطنية بالتح والنضال من اجل تصفية الجبابرة بروج الاضداد والتضامن مع الشعب الفلسطيني كي يقرر بحرية ، وبدون تدخل ، مستقبل تطوره السياسي وشكل سلطته الوطنية . ان انجاز هذا الهدف ، سيسمح البساط من تحت اقدام الرجعية الهاشمية وشركائها الطبقين ، الذين يحجبون عن الجماهير الاردنية شروط تطورها الوطني المستقل تحت ادعاءات وذرائع مختلفة تثير انتقادات بالامبريالية ، وسوف يساعد على تمييز مصالح الجماهير الاردنية في الخريف عن مصالح السلطة الهاشمية وكبار الملاك وزعلمات المشائر والبرجوازيين والبروقراطية وكبار الضباط ، وسيفتح الباب امام نضال وطني ديمقراطي ، على قاعدة تحالف وطني جيد لا تشوبه تناقضات اقليمية ، وعلى اساس مهمل انجاز الاستقلال الوطني والتطور الوطني . ان السلطة الهاشمية ، اذا ما نجحت الجماهير الفلسطينية ، وينبغي ان يناضل من اجل نجاحها - لاقامة سلطة وطنية لها ، سوف تفقد «الدجاجة التي تبني ذبيها» والتي كانت تيرر الاتاق الامبريالي لاجل قمع واضهاد الشعب الفلسطيني . وسوف تود الجماهير الاردنية نفسها امام مثل وقسوة الجماهير الفلسطينية في بنائها للسلطة الوطنية ، قادرة على مجابهة تناقضاتها الحقيقي مع السلطة الهاشمية وحلفائها الطبقين ، كجهة اساسية ملموسة لتقسيد وجودها الوطني واستقلالها وانجاز تحررها الوطني والديمقراطي .

مشروع بناء اجهزة حكم شعبية منجدة مباشرة من قبل الجماهير مع حق استبدال الفئوس ونوع الثقة عنهم في اي وقت . في النصف الاول من اعام ، ستقوم اول تجربة في بناء اجهزة السلطة الشعبية في منطقة « ونازاس » ، التي يجري تنفيذها لاشا تشمل مختلف مستويات السلطة والقيادة السياسية في البلد ككل .

هذا ما اعلمه راوول كاسترو ، السكرتير الثاني لحزب الشيوعي الكوبي ووزير القوات المسلحة الثورية ، في خطابه بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة . وقال : « ابتداء من نهاية النصف الاول من عام ١٩٧٤ ، وطوال ما يقارب اثنىة . سوف تختبر في مقاطعه «مانازاس» مشروعا لبناء اجهزة السلطة الشعبية الذي سيسمح على كافة مستويات القيادة في البلاد . وسوف تكون هذه الاجهزة من عنديون غير متفرغين ، منتخبين من الجهابير وقابلين للاستبدال من قبلها .

« نظرا لظروف السائدة في العقد الاول من الثورة ، التي اشرنا اليها سابقا ، ليم تقم هذه المؤسسات ، ولكن لا بد من استثناء ، كما اشر فيديل ، بالارتكاز الى الجسائر الماركسية اللابينية ، ومع الاخذ بالاعتبار ظروفنا المحددة . ويجب ان نعي هذه الاجهزة مشاركة الجهابير في شؤون الدولة والادارة ، بحيث يصبح اشعب جزءا من الدولة بطريقة مباشرة ومنظمة ، وتوكل صلته بها ، وهكذا تصبح الدولة اكثر فاعلية في الشفيلة ، دولة ديمقراطية شعبية ثورية حقيقية .

« اننا على يقين ، ان ان اتساع مشاركة الجهابير في ادارة شؤون الدولة سيزيد من فاعلية النضال ضد بسد حاجات الشعب والمجتمع على نحو افضل ، كما سيزيد الدولة الثورية صلابة وقوة ويجعلها اكثر ديمقراطية » .

استمر طوال الاسابيع الماضية الحوار بين مختلف الاطراف داخل المقاومة من اجل الوصول الى صيغة نهائية حول برنامج العمل المرحلي . والذي سيتم عرضه على الهيئات القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية كقائمة لمعرضه على اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني من خلال الحوار الذي دار بين مختلف الاطراف وبمشاركة عدد من العناصر الوطنية المستقلة ، تم التوصل الى صيغة مشروع برنامج مرحلي يقدم اجوبة على المسائل التي طرحها الواقع الناشيء ، وخاصة بعد حرب تشرين ، ويحدد بدقة مهام واهداف النضال الوطني الفلسطيني الراهنة والمباشرة . ويؤكد مشروع البرنامج على ان المهام الراهنة والمباشرة للنضال الوطني الفلسطيني تقوم على العمل من اجل طرد الاحتلال عن الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ، دون قيد او شرط ، وغرض سيادة الشعب الفلسطيني الوطنية عليها وحقه في الاستقلال الوطني الكامل ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . ويرتبط هذا الهدف بالنضال من اجل منع عودة الحكم الهاشمي الى هذه الاراضي ،

مشروع بناء اجهزة حكم شعبية منجدة مباشرة من قبل الجماهير مع حق استبدال الفئوس ونوع الثقة عنهم في اي وقت . في النصف الاول من اعام ، ستقوم اول تجربة في بناء اجهزة السلطة الشعبية في منطقة « ونازاس » ، التي يجري تنفيذها لاشا تشمل مختلف مستويات السلطة والقيادة السياسية في البلد ككل .

هذا ما اعلمه راوول كاسترو ، السكرتير الثاني لحزب الشيوعي الكوبي ووزير القوات المسلحة الثورية ، في خطابه بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة . وقال : « ابتداء من نهاية النصف الاول من عام ١٩٧٤ ، وطوال ما يقارب اثنىة . سوف تختبر في مقاطعه «مانازاس» مشروعا لبناء اجهزة السلطة الشعبية الذي سيسمح على كافة مستويات القيادة في البلاد . وسوف تكون هذه الاجهزة من عنديون غير متفرغين ، منتخبين من الجهابير وقابلين للاستبدال من قبلها .

« نظرا لظروف السائدة في العقد الاول من الثورة ، التي اشرنا اليها سابقا ، ليم تقم هذه المؤسسات ، ولكن لا بد من استثناء ، كما اشر فيديل ، بالارتكاز الى الجسائر الماركسية اللابينية ، ومع الاخذ بالاعتبار ظروفنا المحددة . ويجب ان نعي هذه الاجهزة مشاركة الجهابير في شؤون الدولة والادارة ، بحيث يصبح اشعب جزءا من الدولة بطريقة مباشرة ومنظمة ، وتوكل صلته بها ، وهكذا تصبح الدولة اكثر فاعلية في الشفيلة ، دولة ديمقراطية شعبية ثورية حقيقية .

« اننا على يقين ، ان ان اتساع مشاركة الجهابير في ادارة شؤون الدولة سيزيد من فاعلية النضال ضد بسد حاجات الشعب والمجتمع على نحو افضل ، كما سيزيد الدولة الثورية صلابة وقوة ويجعلها اكثر ديمقراطية » .

والعمل من اجل تجديد وحدة الشمين الاردني ، والفلسطيني على المدى اللاحق على اساس وطني ديمقراطي . ان انجاز هذه المهام ، كما اكد مشروع البرنامج ، هو الحلقة المركزية التي يجب ان تتمسك بها قوى الشعب الفلسطيني الوطنية ، من اجل حلها ، وحتى ينتقل النضال الفلسطيني الى مرحلة اعلى ، بما يمكنه من الاستمرار استنادا الى قاعدة وطنية وجماهيرية صلبة ، من اجل انتزاع حق الشعب الفلسطيني الكامل في العودة الى وطنه وتقرير مصيره على كامل ترابه المقتصب . وردا على كل الاتجاهات التي وضعت تناقضا وهيبا بين المهام الراهنة والحقوق التاريخية ، فقد اشر البرنامج الى ان انجاز مثل هذه المهام على المدى الراهن والمباشر ، هو الذي يمكن تصفية الشعب الفلسطيني من التقييد الى الامم بخطوات واسعة على طريق احقاق الحقوق التاريخية . ويشير البرنامج الى ضرورة الاستناد على قرارات الامم المتحدة والسلم بها بحزم ، في كل المجالات العربية والدولية ، تلك القرارات

مشروع بناء اجهزة حكم شعبية منجدة مباشرة من قبل الجماهير مع حق استبدال الفئوس ونوع الثقة عنهم في اي وقت . في النصف الاول من اعام ، ستقوم اول تجربة في بناء اجهزة السلطة الشعبية في منطقة « ونازاس » ، التي يجري تنفيذها لاشا تشمل مختلف مستويات السلطة والقيادة السياسية في البلد ككل .

هذا ما اعلمه راوول كاسترو ، السكرتير الثاني لحزب الشيوعي الكوبي ووزير القوات المسلحة الثورية ، في خطابه بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة . وقال : « ابتداء من نهاية النصف الاول من عام ١٩٧٤ ، وطوال ما يقارب اثنىة . سوف تختبر في مقاطعه «مانازاس» مشروعا لبناء اجهزة السلطة الشعبية الذي سيسمح على كافة مستويات القيادة في البلاد . وسوف تكون هذه الاجهزة من عنديون غير متفرغين ، منتخبين من الجهابير وقابلين للاستبدال من قبلها .

« نظرا لظروف السائدة في العقد الاول من الثورة ، التي اشرنا اليها سابقا ، ليم تقم هذه المؤسسات ، ولكن لا بد من استثناء ، كما اشر فيديل ، بالارتكاز الى الجسائر الماركسية اللابينية ، ومع الاخذ بالاعتبار ظروفنا المحددة . ويجب ان نعي هذه الاجهزة مشاركة الجهابير في شؤون الدولة والادارة ، بحيث يصبح اشعب جزءا من الدولة بطريقة مباشرة ومنظمة ، وتوكل صلته بها ، وهكذا تصبح الدولة اكثر فاعلية في الشفيلة ، دولة ديمقراطية شعبية ثورية حقيقية .

« اننا على يقين ، ان ان اتساع مشاركة الجهابير في ادارة شؤون الدولة سيزيد من فاعلية النضال ضد بسد حاجات الشعب والمجتمع على نحو افضل ، كما سيزيد الدولة الثورية صلابة وقوة ويجعلها اكثر ديمقراطية » .

# بجولة الأسبوع المقاومة الحوار داخل المقاومة تم الاتفاق على مشروع برنامج العمل المرحلي لعرضه أمام المجلس الوطني الفلسطيني

في نفس الوقت يصطدم مباشرة مع سائر المحاولات والمشاريع - الامريكية - الاسرائيلية - الهاشمية والرامية الى تبديد وتصفية الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية .. ويقدم هذا البرنامج الاجوبة على المسائل المطروحة على الشعب الفلسطيني في الظرف الراهن ، ويصك قواه الوطنية من الانخراط في الصراع ضد المشاريع المعادية ومن اجل انجاز اهداف وطنية ملموسة للشعب الفلسطيني . ويمكن هذا البرنامج القوى الوطنية الفلسطينية من العمل على قطع الطريق امام كل القوى والبلدان العربية التي تعمل على التنصل من التزاماتها تجاه حقوق الشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة ، بحجة غياب موقف وطني فلسطيني موحد ! وتكشف الوقائع اليومية ، الحاجة الملحة للوصول الى اقرار مثل هذا الموقف الموحد حتى يمكن للشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية من اجتياز المصاعب الراهنة على طريق انتزاع الارض الفلسطينية من بين براثن المحتلين وتحقيق استقلالها الوطني في ظل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

## المقار

النقط كسلاح رئيسي في القضايا الوطنية والقومية لشعوب المنطقة .. هذه هي الاهداف الخمسة الرابطة التي نريدها ايران من اعتدائها على العراق . ان هذا الاعتداء الإيراني يؤكد مرة اخرى ، اهمية التآمر الامبريالي في المنطقة ، وخاصة في الخليج العربي حيث تلعب ايران دور الوكيل المحلي للمصالح الامبريالية .

## الاحزاب التقدمية اللبنانية تدبّر الاعتداء الإيراني

ادانت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان الاعتداء الإيراني على العراق ، ووجدت بعد تصديدا لسياسة الرجعية الإيرانية التي تقوم بدور الوكيل المحلي للامبريالية في المنطقة والتي تجلت في صورة واضحة ، باحتلال الجزر العبرية وغزو القلم الجنوبي من عمان لقمع حركة الثورة ... وطالبت الاحزاب التقدمية الدول العربية باتخاذ الموقف الذي يليه عليهم الجانب القومي ، وتحصل مسؤولياتها ازاء تصاعد الاعتداءات الإيرانية وسياسة التوسع الإيرانية في الخليج العربي .

## أهداف الاعتداء الاسكراني على العراق

ودورها كبوليس محلي لحماية هذه المصالح .. واذا كان التدخل العسكري ضد ثوار لمساعدة السلطان قابوس ضد ثوار ظفار ، فبعد شهر من هذا التدخل في عمان الذي اعلن عنه الثوار في البداية ، اعترف السلطان قابوس وشاه ايران بما في الاسبوع الماضي بحودته في الوقت الذي كانت فيه القوات الإيرانية تقوم بتحركها على الحدود مع العراق وتشنت مع القوات العراقية . ما هي اهداف هذا الاعتداء العسكري الإيراني على العراق ؟ من الواضح ان هناك عدة اهداف مترابطة للاعتداء الإيراني : - فهو ، أولا ، يهدف الى تأكيد دور ايران كوكيل محلي للمصالح الامبريالية وعلاها الرجعيين في الصميم



# عندما يدعو الملك حسين للحوار مع المقاومة .. فك الغزلة بعد فشل فك الارتباط

.. بعد أيام قليلة من اعلان الملك حسين ورئيس وزرائه زيد الرفاعي ، عن تمسكهم بحكمهم في المطالبة بالصفة الغربية واستعادتها من خلال مؤتمر جنيف ، « وعدم ممانعتهم » لوجود وفد فلسطيني في هذا المؤتمر من أجل المطالبة « بالحقوق الأخرى » خرج الملك حسين في خطاب القاه في عمان يوم ١٣ شباط بدعوة «للنظامات الفدائية ، وأي شخص أو مجموعة فلسطينية ، من أجل اجراء مناقشات لخدمة القضية .. »

وجريا على التكتيك الاردني المعروف ، قد كان الملك على استعداد دوما لتقديم عروض يبدو من خلالها وكأنه قد اعطى بعض « التنازلات » ، وبينين فيما بعد ان شيئا جديدا لم يطرأ على سياسة النظام ومواقفه. وقد تكرر هذا الوضع وبشكل خاص بعد تشرين ، حين اعلن الملك وقتها عن استعداد

عملي لهذه العزلة من خلال تنازل شكلي وكلامي يقدمه . وطوال الشهور الثلاثة الماضية ، كانت الحركات السياسية في عمان ، والتي يعتقد اركان النظام ، لا تخلو يوما من ابداء الفظة والاطمئنان ، بسبب اعتقادها بمعض منظمت المقاومة عن اتخاذ موقف موحد بشأن مصير الاراضي المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني فيها ، هذا الموقف الذي ينذر بالخاطر على مصير النظام السياسي ويحكم طوق العزلة حوله ويبدأ في اخراجه عمليا من « ساحة المسامحة » على مصير وحقوق شعب فلسطين .

ولم يكن غريبا ، بالتالي ، ان يبدي الملك حسين كل هذا « التسامح » والنزول باستعداده للدخول في « حوار مع المنظمات » ، في الوقت الذي بدت فيه بوادر الوصول الى موقف سياسي محدد وموحد يستجيب ويتنازل من أجل حقوق الشعب الفلسطيني ، في هذه المرحلة على تقرير المصير والسيادة الوطنية على ارضه المحتلة بعد اجلاء المحتلين عنها . فلا زال هناك وهم يساور الملك والسلطة الحاكمة في إمكانية تطبيق هذا الاحتمال ، ومنع تحول عزلة بين صفوف شعب فلسطين في المناطق المحتلة الى طلاق كامل وقطعية لا عودة عنها .

ولم يفت الملك حسين ان يكشف في خطابه عن الاتصالات التي جرت مع اسرائيل من أجل « فك ارتباط » على الجبهة الأردنية . وحاول الملك ان يفسر تعثر هذه المحاولة الاولى التي اجراها ، بأنها جاءت نتيجة « تصلب » النظام الاردني واصرارته على انسحاب اسرائيلي شامل وتدرجي بدون قيود او مكاسب جغرافية اسرائيلية في الضفة الغربية !! وتشير كل المعلومات بما فيها تصريحات الملك نفسه ورسائله المشهورة الى كسبر انني حدد فيها مطالبه ( نشرتها « الحرية » بنسخة تحريفي في عدد سابق ) ، عن استعداد الملك للتسليم بتعديلات - سبها طيفية - في الحدود . كما اعتن زيد الرفاعي في خطابه الذي القاه في المرحلة الاولى من جنيف ، وكرر الملك والريسيون الاردنيون فيما بعد ، مناسحتهم للطرف الاسرائيلي علنا ، وغير زيارته كيمسجر الى الاردن ، من أجل تشكيل لجنة فك ارتباط اسرائيلية - اردنية دون ان يرتبط هذا الطلب حتى في تصريحات العلنية بانسحاب اسرائيل الكامل والشامل - كما اشار الملك في خطابه الأخير .. لقد كان النظام الاردني يطمح ان يقيم لجنة مشتركة « لفك الارتباط » مع اسرائيل من أجل الحصول على موطئ قدم في الضفة الغربية بهذا لاقتسامها . وكررت تصريحات المسؤولين الاسرائيليين موقفهم الودي تجاه الأردن ، الا انهم كانوا يطمحون باستمرار الى فرض شروطهم على سوريا كخطوة أولى ، حتى تتوفر لهم امكانات حل قضية الاراضي الفلسطينية في ظل شروط وظروف أكثر مؤاتية بالنسبة لهم ولحكم عمان . وبسبب من تعقد وناخر إمكانية الوصول الى صيغة سريعة اردنية - اسرائيلية ، لم يكن من المستغرب مسارعة الملك حسين الى تحسين وضعه على الجبهة الأخرى : - جبهة الشعب الفلسطيني والبلدان العربية ، حتى لا يبدو وكأنه قد خسر المعركة في الظاهر الحالي على الجبهتين معا .

ومن الملاحظ ان الدعوة الى الحوار التي قدمها الملك ، استبعدت نهائيا أية إشارة الى منظمة التحرير . ولا يخفى هنا ما هو الهدف الذي يرمي اليه هذا الموقف . فالنظام الاردني يفتي بسنارته الان من أجل اغراء أية قوى فلسطينية تقليدية انحازت تحت الضغط الشعبي الى الموقف الوطني واقطعت لاعترااف بمنظمة التحرير كهيئة شرعية وحيدة ، وخاصة تلك القوى داخل المناطق المحتلة التي كان يعول عليها النظام الاردني في الماضي ، واضطرت تحت ضغط الشارع الفلسطيني الى ادارة الظاهر لهذا النظام في الفترة الأخيرة . كما يمثل تجاهل منظمة

التحرير محاولة - يعتقد الملك أنها قد تكون بارعة - للتفصل من أي التزام على أساس قرار مؤتمر القمة العربي في الجزائر ، من الاعتراف بها كهيئة شرعية وحيدة للشعب الفلسطيني .

ويحاول النظام الاردني اصطفايا أكثر من عصفور ، فيبعد التمسك الأخير في الجبهة الاردنية ، لم يتوقف الملك لحظة خلال الاسبوع الماضي تشمل مختلف قطاعات الجيش ومختلف الهيئات الرسمية والشعبية في البلاد . لقد كان منطق الجنود الذين تمردوا خلال الاسبوع الماضي يتلخص بالشكوى من انخفاض القيمة الفعلية لأجورهم بسبب الفلأء الفاحش - كما اعترف النظام نفسه بذلك على الأجل - ، بينما يرون بأعينهم ملايين الدنانير التي يفقدونها من أجل استجداء تأييد قواعده السابقة في المناطق المحتلة مرة أخرى ، ولكن دون جدوى . وحاول الخطاب الملكي ان ينفذ ما يمكن اتقاذه ، في محاولة منه للإبقاء بان الأمل لم ينقطع ، ولا زال هناك مجال مفتوح لان تؤتي هذه الملامين المهذورة على شراء الذمم وليس على دعم صفوف الشعب .. ثمارها .

ومرة أخرى لا تفيد هذه المخرج اللفظية والتشكلية التي يقدمها النظام لزرع الوهم باستعداده للانفتاح على الفلسطينيين ، دون ان يعترف بمنظمة التحرير كقائدة وحيدة لهم وممثلة لحقوقهم .. لا تفيد هذه المخرج الا في اقناع مزيد من المترددين بأن مازق النظام لا مخرج منه ، وأن تخبطه الحالي ليس الا الخطوة الأخيرة قبل اعلان أفلاسه !

## الملك يحاول انقاذ وحدة جيشه بعد التمرد الأخير .. بإعلانه عن مؤامرة فلسطينية مزعومة !

على طريقة الاساطير التي تعتقد أجهزة المخابرات الأميركية أنها تجوز على عقول جنود الجيوش في البلدان المختلفة .. اغتلت الاساطير الرسمية في عمان بكل مهابة وجلال عن اكتشاف مؤامرة خطيرة .. ونقلت وكالات الأنباء تفاصيل هذه « المؤامرة » عني لسان الملك حسين ، وقالت انه قد كشف تفاصيلها أمام مجلس الآلة والاعيان الاردني وكبار الشخصيات وتتلخص الاسطورة « بأن ما حدث من تمرد في صفوف الجيش ، كان مقبدا لمؤامرة تستهدف اغتيال الملك ، والقضاء على النظام برمته ، وبعد الاغتيال ستمنع القوى الجيش وتشمله ومن ثم تقوم خلايا فتح السرية بتنظيم مظاهرات في الشوارع . »

ومن المفهوم ان هذه « المؤامرة » التي نفقت عنها اذهان الضمراء الأميركيين في القصر الملكي ، والاعلان عنها بهذه الطريقة المسرحية لا يهدف أكثر من امتصاص حالة النكمة والنمق التي اصابت الجيش الاردني منذ التمرد الأخير في صفوفه ، وتوجيه انظار جنوده الذين يسودهم التمرير بسبب اوضاعهم المعيشية وامتيازات ضباطهم ، نحو خطر موهوم آخر أسمه « مؤامرة تعدها فتح ، وتسنفل فيها تمردهم تخفوي من أجل اغراض اجرامية » تؤدي ليس فقط الى ضياع النظام بل وكذلك ضياع مصدر رزق الجنود أنفسهم !

وقد صدر عن منظمة فتح تكذيب واستهجان لهذه المؤامرة الزعومة ، كما اكدت مصادر منظمة التحرير ان مثل هذه الاكاذيب ليست سوى مقبلة يلجأ اليها النظام الحاكم في الأردن على ابواب كل حملة تتبع جديدة تستهدف القوى الوطنية في الداخل وجماهير الفلسطينيين عني أوسع نطاق .

لم يكن تعرض المناطق الحدودية للاعتداءات الاسرائيلية هو السبب الحقيقي الذي جعل الاكثرية النيابية تقرر - بمبادرة من كتلة كامل الاسعد - تحويل جلسة البرلمان مساء الثلاثاء ١١-٢-٧٤ الى جلسة مخصصة للتحريض على المقاومة الفلسطينية والدعوة ، العلنية حيناً والمستترة حيناً آخر ، الى اجلائها عن المواقع التي انتقلت اليها خارج القرى الحدودية منذ زمن بعيد ! فالجنوب يتعرض منذ حرب تشرين الى عدوان اسرائيلي مستمر يومياً ومع ذلك لم يجد المسؤولين ، نواباً ووزراء ، ما يفعلونه على امتداد الشهور الأخيرة سوى ابداء الاسف وتنظيم بضغ رحلات « للتعزية » الى قرى الحدود كان الهدف منها دائماً اظهار المعز المطلق عن القيام بأي عمل يشعر الجنوبيين أنهم جزء من وطن تعتبر السلطة نفسها منية بالندفاع عنه !

فما الذي استجد انن وجعل الكلام عن قضية الجنوب يتخذ طابع الحملة الموجهة ابتداء من خطاب النواب وانتهاء بتصريحات وزير الدفاع مروراً بما تسرب عن طلبات انذارية تضمنتها مذكرات مقدمة من بعض الأجهزة الى حركة المقاومة الفلسطينية ؟

الجديد هو ان اسرائيل المستمرة في عدوانها على الجنوب بادرت - مستغلة حادثاً فردياً - الى شن حملة

تضخيم واسعة لما تسميه « تصاعد الحوادث على الحدود مع لبنان » ، ثم عدت الى توظيف هذه الحملة سياسياً من خلال تصعيد مطالبها المتكررة للسلطة بان تضع حدا للوجود الفدائي في الجنوب يتخذ هذه المرة شكل الاجلاء النهائي للمقاومة عن المنطقة . وإذا كانت اسرائيل تدرك ان ضغوطها في هذا المجال قد لا تحقق الغرض المنشود منها بكامله ، فإنها قد تؤدي على الأقل الى زج المقاومة في معركة جانبية مع السلطة تستنزف الكثير من جهودها وتصرفها في هذه الفترة من متابعة معركتها العامة للصمود في وجه الحل الاستسلامي ولتنزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

وأذا كانت تلك هي اهم اهداف الضغوط الاسرائيلية الراهنة ، عسكرياً وسياسياً ، فمن الواضح ان الاطراف النافذة في السلطة وضمن الرجعية اللبنانية بشكل عام تجد في ما يجري على هذا الصعيد فرصاً مناسبة لاعادة فتح ملف قضية وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان بعد ان كانت احداث ايار الماضي قد اقلته تحت وطأة الفشل الكاسح الذي انتهت اليه تجربة النصفية الدموية ائذذاك . وليس شرطاً ان تتخذ عملية اعادة فتح الملف المذكور شكل تكرار تجربة ايار التصوفية بخذافيرها . بل ان احاديث وزير الدفاع والمعيد ريمون اده على هذا الصعيد تشير بوضوح الى نوع الحل الذي تتداوله الرجعية اللبنانية للخلاص من «مازق»

## من ظلام «مزرعة البيك» في الجنوب الى ظلام الحياة في ضواحي بيروت

خيسة طلاب بنهمه الاشتراك في تظاهرات الفلأء ..

وقامت قوى السلطة باعتقال هؤلاء الطلاب بعد ان تقاضى رفاقهم بالاعتصام في ادارة الثانوية لإلغاء قرار الطرد بحقهم . في مخفر الدرك قامت السلطة بكل ادبيات الضيافة من الشتم والتهديد والتحقيق . واستكملت الخطة بترحيل الطلاب الى مراكز اعتقال في بيروت . نابع الطلاب الضاربهم واعتصامهم وسط جو من الانخفاف الشعبي حولهم .. وتراجع زلة البيك .. مدير الثانوية عن قرار الطرد . اهالي الخيام كبرهم من اهالي الجنوب اعادت لهم انتفاضة الجنوب في السادس من

### السلطة وازلام الاقطاع ينتقمون من اهل الخيام

كان لبلدة الخيام الجنوبية وقتها الصاعدة ايضا المستقرة لفلأء والاحتكار كميلائها من قرى ومدن الجنوب في السادس من شباط يوم الغضب الشعبية الشاملة والانتفاضة الجنوب .

بلدة الخيام الحدودية بين ناز اسرائيل ونار السلطة والقطاع الجنوبي . ففي السادس من شباط اقيمت ادارة الثانوية اثر المظاهرات الطلابية الشعبية على طرد

# سياسة تسخير العداء للمقاومة الفلسطينية لن تحرف الانتظار عن النضال ضد سلطة الاحتكار والاستسلام الوطني

لكبار المالكين في تجاهل المطلب الشعبي العام المنادي بوضع قانون ديمقراطي عادل للايجارات ، من أجل ذلك كان لا بد من افتعال سبب « مهم » يصرف الانتظار عما تعانيه الجماهير من تدهور متسارع في مستوى معيشتها ويفتح جدالا حول قضية تصور السلطة ان السراي العام الشعبي سوف ينقسم حولها فوراً .. ومن هنا كان ترتيب مسرحية « الانهزام » المفاجيء - وفي تلك الجلسة بالذات - باوضاع الجنوب ثم تركيز الحملة على الفدائيين بصفتهم « سبب كل المصائب » !

ان السلطة التي تبدو عاجزة عن تقديم اي حل للمشكلات الاجتماعية المتنامية تحاول بتدبير الحملة الشعبية التصاعده من خلال تسخير العداء للمقاومة الفلسطينية وافعال معارك الاسعد بذور الانقسام في صفوف الرأي العام الشعبي المتحد في تصديه لمواجهة الفلأء والاحتكار المتنامية . وليس صدفة ان يكون نواب كامل الاسعد فيطلعة فرسان هذه الحملة . فما يجري في الجنوب من نمو لنضال الحركة الشعبية على الصعيدين الوطني والاجتماعي بات يهدد ركائز الاقطاع السياسي بالانهيار كليا . وان تحدي لمية تسخير مشاعر العداء ضد المقاومة في صفوف الجنوبيين والجماهير الشعبية في مختلف المناطق عن مقاتلة عدوهم الحقيقي : نظام الاستغلال والقمع و... الاستسلام امام العدو الاسرائيلي !

الوجود الفدائي هذه المرة . انه الحل الذي ينطلق من فكرة العمل على استقدام بوليس دولي الى الحدود اللبنانية بحيث يجري تحييدها سياسياً وعسكرياً واقفالها بالتالي نهائياً في وجه حركة المقاومة الفلسطينية . وهكذا يجري افتقاد القواعد الفدائية مبرر وجودها ويسهل على السلطة تنفيذ مخطط محاصرتها ثم اجلاء المقاتلين عنها وتطبيق حركة المقاومة الفلسطينية داخل مخيبتها اخيراً . ولا شك ان الرجعية اللبنانية تجد في ما يجري على بعض الجبهات العربية ما يشجعها على الجهر بمطلب استخدام بوليس دولي . وذلك هو ما يفسر قول وزير الدفاع : « لقد اصبح ممكناً الآن البحث في معالجة الوضع على الحدود انطلاقاً من فكرة وضع قوات طوارئ دولية » .

وأذا كانت تلك هي الاسباب والاغراض الكامنة وراء التصعيد المفاجيء لحملة التحريض الرسمية على المقاومة الفلسطينية تحت لافتة البحث بقضية الجنوب ، فإن ما تواجهه السلطة على جبهة القضايا الاجتماعية الاقتصادية من تحركات شعبية متنامية يشكل سبباً اضافياً للتصعيد المذكور . ولقد كان ما جرى في جلسة البرلمان مساء ١١-٢-٧٤ بالغ الدلالة في هذا المضمار . كانت الجلسة مخصصة اصلاً لمناقشة واقرار مشروع قانون الاجارات . ومن أجل نسفها استمراراً لسياسة الحكومة والاكثرية النيابية المالية

شباط تقفهم بطريق النضال الجماهيري في سبيل مطالبهم ضد سلطة التنازل الوطني والاستغلال والقمع .

### .. وازلام البيك يعتدون على طلاب ميس أنجيل

لا يزال ازلام كامل بك يواصلون سياسة استفزاز جميع من لا يركع لمشيئة البيست الوائلي والاعتداء عني . يوم الاثنين الماضي اعتدى عدد من الطلاب من ازلامه في ميس الجبل على زملائهم وادى الاشتباك الى سقوط ثلاثة جرحى : حسن اسماعيل ، حسين فرجات ، سبيع غضبان واستخدموا الحصى والساكنين ، مما يفيت ان الاعتداء كان مجرماً اصلاً . وبالطبع ، عند انتقال الجميع الى المخفر ، بدأت معاملة ابناء الست وابناء الجارية . برهاب الاهالي واعمال انتبين من المواطنين الخاصة . اما المعتدى عليهم ، فاعادوا غرفة الاعتقال .

لكن الجنوب الذي لم يركع لاذل والاهمال والاستغلال ، الجنوب الذي لم يركع للعدو الاسرائيلي ، لن يركع لا للاقطاع السياسي الفهار ولا لازلامه .



ماذا بقي من « النتائج الإيجابية » لما قدمته الدولة عشية ٦ شباط والتي جرى على أساسها تعليق الاضراب العمالي العام ؟

السؤال وارد باتشكال مختلفة على لسان الآلاف من أبناء شعبنا . والجواب عليه تقدمه مجمل تطورات الاسبوع الماضي .

□ تشهد البلاد ارتفاعا جديدا في الاسعار . ارتفعت اسعار اللحوم وها ان القضاة يهددون بالاضراب ، بعد ان «لم يعد باستطاعتهم بيع اللحم وفق التسعيرة الرسمية» . اصحاب الافران يقررون رفع سعر الخبز ١٠ قروش .

□ أعلنت النقابات الحرفية عدم استعدادها لدفع الزيادة الرسمية الجديدة على الاجور ورفع الحد الأدنى لعمال الحرف . واكتشف «الاتحاد العمالي العام» ان قرار الزيادة يجرم من هم دون العشرين سنة من فرصة الحصول على الحد الأدنى للزيادة (٥٠ ليرة) . ومن هم دون العشرين سنة يشكلون قسما كبيرا من العمال ، ان لم نقل اكثرية العمال .

□ امام تخاذل قيادة اليمين في «الاتحاد العمالي العام» ، «يستأسد» ارباب العمل ، ويلجأون الى الصرف المكيف . ادارة «اميركان لايف» قررت صرف ٥٠ من اصل ٩٠ من عدلها . وادارة «معمل صفا» لتوضيب الحمضيات في صيدا تقفل معملها في وجه أكثر من مئتي عامل .

□ المجلس النيابي يتهرب من نقاش قانون الاجارات بحجة رفض الرضوخ لضغط المظاهرات . لكنه «يناقش» الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب . ولا يجد وزير الداخلية من اجراءات سوى منع المظاهرات من الوصول الى ساحة النجمة . وفي الوقت نفسه ، يقوم بنشاط محموم مع التجار وكبار الملاكين العقاريين لمنع اي تعديل على مشروع القانون المقترح . جمعية التجار توسع نشاطها ضد فرض ضريبة على الخلو

## بعد اعتراف الاتحاد العمالي بسلامة الدولة في مكافحة الفلأ

### لماذا، اذن، قرّرتم تعليق اضراب ٦ شباط ؟

وبعد التحذير من «سلبية ناقمة» يائسة، تم اكرتية الشعب اللبناني، لا يعلم الا الله مدى خطورتها على هذه البلاد ، يحدد «الاتحاد العمالي العام» مطالب جديدة اهمها : اعادة الاسعار الى ماكانت عليه في مطلع عام ١٩٧٤ وتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل ( الصرف المكيف) .

ما معنى اقول «الاتحاد العمالي العام» ؟ تعني بكل بساطة ، بان زيادة الاجور ، وهي المكسب الذي جرى نفخه ونضخيه تبريرا لتعليق الاضراب ، جاء «مبتورا» .

وتعني ان هناك مطالب اساسية هي وحدها القادرة على الحد من الفلأ - وعلى الاخص ما يسميه «الاتحاد» توسيع صلاحيات مكتب الحبوب - ترفض الدولة حتى البحث فيها . وتعني اخرا وليس اخرا ان الوعود بقيت وعودا وان المشاريع تنام في الادراج .

وإذا كان الاتحاد العمالي العام يعترف بكل ذلك ، فمن حق اي مواطن ان يسأل : لماذا انن جرى تعليق اضراب ٦ شباط ؟ لنسمع الجواب على لسان غبريال خوري نفسه في تصريح الى احدى الصحف اللبنانية الناطقة بالفرنسية - اي الى صحيفة لا امل للعمال في ان يطعوا عليها - يعترف رئيس الاتحاد العمالي العام باسباب الحقيقي لتعليق الاضراب . يقول ان حالة عارمة من التذمر والغضب تراكمت عشية ٦ شباط ، ولو قدر لذلك الاضراب ان ينفذ ، لانفجرت هذه النقمة . وغبريال خوري - على حد قوله - ليس مستعدا لـ «تخريب» البلاد من

التجاري . ويتزامن معها اقطاب الاقطاع السياسي وعلى الاخص ريمون اده وكميل شمعون وبيسار الجميل ، فيما «يتعاطف» رشيد كرامي . وفي الوقت نفسه ، ينسبر كبار ملاكي العقارات واصحاب الشركات العقارية وراء صفار الملاكين للضغط من اجل «الرافة» تجاه «المؤجرين» وعدم تخفيض الاجارات .

□ اخرا ، ليس اخرا . المشاريع تنام في الادراج والوعود بقيت وعودا .

وليس هذا ما تسجله الاحداث فقط ، بل ما يعترف به «الاتحاد العمالي العام» ايضا . في اواسط الاسبوع الماضي ، اصدر الاتحاد بياناً عنيف الموجه ضد لا مبالاة الدولة امام استمرار موجة الفلأ ، يهدد فيه بتقديم موعد الاضراب العام المقرر «مبديا» في ٢ نيسان .

البيان الصادر بعد اسبوع فقط من موعد الاضراب العمالي العام الذي علقه الاتحاد بناء على «ايجابية» موقف الدولة ، يعترف بان الدولة لا مبالية امام موجة الفلأ ، والمجلس يتهرب من قانون الاجارات ، والمشاريع المعجلة المكررة المتعلقة بالمطالب العمالية تنام في الادراج ، وزيادة الاجور بنسبة ١٠ بالمائة «مبتورة» لانها تستثني من هم دون العشرين من العمر . كما يعترف بان الاتحاد بان الدولة «تستبعد نهائيا» اي بحث في تعديل المرسوم ٣٤ - المتعلق بالوكيل التجاري - وفي توسيع صلاحيات مكتب الحبوب والشهندر السكري .

## المعارك العمالية مستمرة...

واحدة من كان عضوا في المجلس التنفيذي للنقابة . يوم الجمعة مساء ٨-٧-٧٤ اصدرت ادارة شركة الزعترى قرارا بصرف العامل نبيل البوبو (عضو مجلس تنفيذي) الحقته بقرار صرف ٣ عمال اخرين هم سمير البني (عضو مجلس تنفيذي) ، ابراهيم يسويوني (واحد منصور (اتحاد عمال فلسطين) .

الجمعة مساء عقدت النقابة اجتماعا لعمال المشرة في شركة الزعترى واتقروا رفض القرار والطلب من المصولين النزول الى العمل كالمعتاد . يوم السبت حاول الوكيل انزال العمال المصوفين من الواسطة فرفضوا ذلك ودخلوا الى المعمل فاستدعاهم مدير الشركة رفضوا مقابلته طالبين ان ياتي هو اليهم . وتصدى له احد العمال المصوفين قائلا ان العمل نحن الذين بنينا على اكتافنا وانظر الى الكفف المائل لتصرف على اي كف منهم وعندما احترم النقائس

لشاحنات الحمضيات التي تدخل المعمل وتخرج منه . وبدأت المفاوضات بين حبيب عبد الجواد ، رئيس اتحاد نقابات الجنوب ، واتحاد عمال فلسطين من جهة وادارة المعمل من جهة ثانية ، يوم السبت الماضي . لا زال عمال «صفا» يتجمعون يوميا على ابواب المعمل راغبيين بقرار الاقفال ، مصرين على تحقيق كل مطالبهم . وهم يتناولون الخطوات الضرورية لتصفيد تحركهم في حال تمت ارباب العمل .

عمال الزعترى يحبطون محاولة صرف عدد منهم خلال اضراب وتظاهره ٦ شباط في صيدا ، هتف عمال شركتي صفا والزعترى ضد اصحاب الشركة ، كان واضحا ان ارباب العمل سيحاولون صرف بعض العمال من القشرة

معمل صفا يقفل ابوابه ويصرف أكثر من مئتي عامل

منذ فترة وعمل معمل صفا لتوضيب الحمضيات يتناولون في مطالبهم انتحة . يوم الاحد ١٠ شباط الجاري ، عقدوا اجتماعا اثناروا خلاله لجنة قيادية تمثل كافة فروع المعمل وكثفوا صياغة المطالبات المتفاوض مع ارباب العمل . وقد رفضت لجنة يوم الاربعاء الماضي مطالب العمال لي لادارة . وهي : تطبيق قانون العمل اللبناني ، وبخاصة لجهة الالتزام بثمانى ساعات عمل يوميا ، عطلة اسبوعية مدفوعة - تسجيل العمل بالضمائم ، منع زيادة عشرة بالمائة الاخيرة ، تعهد بعدم صرف لعمال كينيا .

طالب ارباب العمل بفرصة لدراسة لطلاب . وقد اعتبرها عمال قسم التجارة محاولة للتخلص والتسويق بآدورا الى لاضراب والاعتصام على اتمهم يوم الاربعاء الماضي .

ومع ان بقي اقسام المعمل كانت شغالة ، قد قررت ادارة معمل «صفا» اقفال المعمل على اشعار آخر . مساء الاربعاء ، اجتمع العمال في دار اتحاد النقابات وقرروا انتزول لعمال كالمعتاد يوم الخميس . وردا على قرار الاقفال ، تجمع العمال على ابواب المعمل ولكن دون التعرض

اجل ان «بنفس» العمال عن نعمتهم وغضبهم !!

هذا اعتراف صريح من قبل القطب الرئيسي لليمين النقابي بان سبب تعليق اضراب ٦ شباط ليس سببا مطلقا ، اي انه ليس ناتجا عن اقتناع بان التنازلات التي قدمتها الدولة كافية لتعليق . بل ان القرار في اساسه سياسي . انه ينطلق من ضرورة تميع حدة الصراع الاجتماعي في البلاد ، وضرورة لجم حالة التعبئة المعارمة التي اجتاحت الطبقة العاملة واطوع الجماهير الشعبية تهيدا للسادس من شباط .

مرة اخرى ، لا يتردد اليمين النقابي في ان يعلن عن وظيفته الرئيسية : ضبط الطبقة العاملة ولعب دور الشرطة الاحتياطية عليها ، وتنقيس نضاليتها وتميع تعبنتها . وهذا كاف بحد ذاته لان يبدد مئآت التصريحات السابقة حول اهمية عدم «تسييس» النزاعات العمالية . فكل ما يقوله اليمين النقابي يتعلق بدوره السياسي ، لا النقابي .

المهم ، بالنسبة اليه ، لا تتصاعد حدة الصراعات الاجتماعية ، الا تخرج السلطة امام تنامي النضالات المطالبة . وهذا باختصار هو الدور السياسي لليمين النقابي . على ان غبريال خوري ، وحاشيته بات يدرك ان قرار تعليق الاضراب لم يؤد غرضه هذه المرة . النقمة المعارمة عبرت عن نفسها رغبا عنه في اشكال الاضراب العمالي والشعبي التي انفجرت يوم ٦ و ٧ شباط رغبا عن قراره بتعليق الاضراب . وليس هذا تعبيرا عن «سلبية ناقمة» يائسة «تعم الشعب اللبناني» هذا تعبير عن مدى نضج الوعي الطبقي والسياسي لدى قطاعات واسعة من الجماهير اللبنانية ، ومدى تزايد امكانات التعبئة والتنظيم والضغط والنضال لدى اوسع الجماهير اللبنانية .

هذا هو المخزون الذي تحمله الحركة الشعبية وهي تتأهب ، مجددا لاستخدام سلاح الاضراب العام من اجل اتحد من تدهور مستوى معيشتها وتحقيق كافة مطالبها .

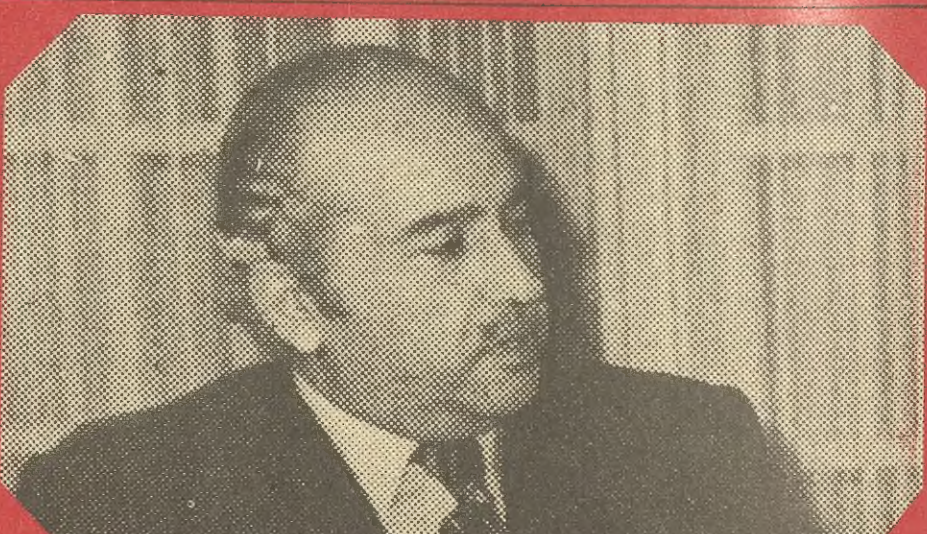
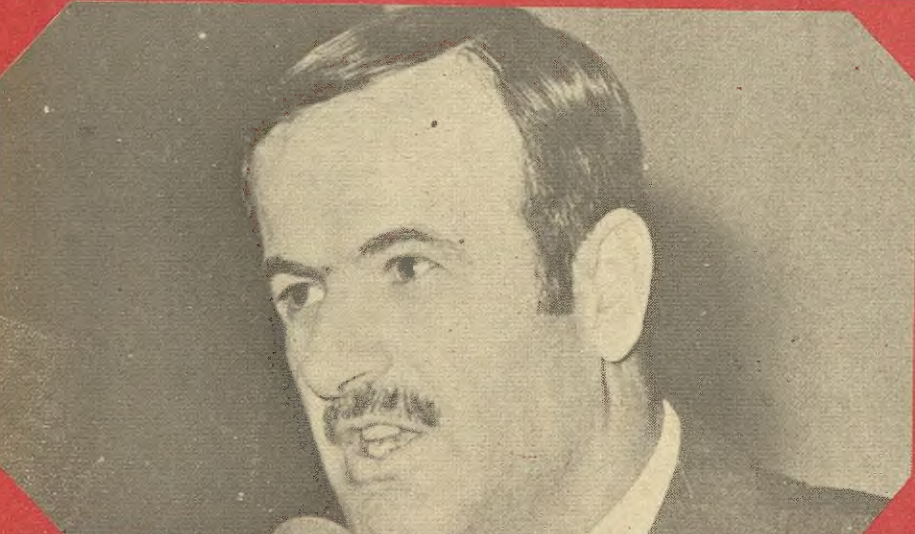
في هذا العدد :

- الحلقة الثالثة من مناقشة مواقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .
- وجهة نظر حول مسألة أهداف الجبهة في النظام المصري .
- اربع منظومات لحرية في أميركا اللاتينية لتكفل «قيادة لتسيير» بلنزا .
- معركة الحراريات في الجنوب الحلقة المركزية لربيع منظره من المقاومة .
- صحابة النضالات الديمقراطية .
- الذكرى الخامسة لتأسيس الجبهة الديمقراطية .



بيروت ٢٥ / ٢ / ١٩٧٤ - العدد ٦٥٩ - السنة ١٣ - المجلد ٢٥ - ١٠٠

## زيارة فهمى والسقاف لواء شنتن للضغط على أميركا .. أم على سوريا ؟!



## التشكيلات الادارية :

### الفاء طائفية الوظيفة أم تجديد وظيفة الطائفية

بادره العامل نفسه «ان البذلة التي تلبسها من هم نعيمنا ومن عرق جبيننا» كان رد الزعترى « اذا كان كذلك فاني ساخذها » ورد عليه العامل نفسه «لكن عندك بدلا عنها عشرين بدلة وكلهم من نعيمنا وعرق جبيننا» ورفضوا الخروج من المعمل . وتوقف العمال الباقون عن العمل .

السبت مساء ، اقر العمال مع النقابة بان الاحد هو يوم عمل للجميع وان يرفضوا اي قرار يوقعهم عن العمل وطلوبا بان ترجع الادارة عن قرارها بالنسبة وتعطي العمال زودة الب ١٠ ٪ . الاحد صباحا تم تات البوسطة لاذل العمال فذهب العمال الى الشركة مشيا على اقدامهم وكانت باقي الاقسام قد بدأت بالعمل وعندما علمت الشركة بجري العمال ، اغلقت الباب الرئيسي .

لكن العمال سدوا الدخول الرئيسي ومنعوا المشاهدين من الدخول اليه او الخروج منه . فاضطرت الادارة الى الرجوع عن قرار التسريح وتحفظت من جهة العامل نبيل البوبو ولكن اصرار حبيب عبد الجواد على عودتهم كلهم فرض على الادارة حلا وسطا هو ان يبقى نبيل البوبو مفصولا من العمل ٣-٤ ايام على ان يأخذ اجره كاملا عن هذه الايام . كما وافقت الادارة على دفع اجرة يوم الاضراب لكل العمال .